DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

BM-Publisher

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.com

تحليل جغرافي سياسي للاتفاق النووي الايراني و انعكاساته الدولية

مهدي فليح ناصر الصافي

دلال محمد علي*

جامعة ذي قار/ كلية التربية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:

تاريخ الاستلام: 2021/2/17

تاريخ التعديل : 2021/2/24

قبول النشر: 2021/3/15

متوفر على النت: 2021/6/30

الكلمات المفتاحية :

الاتفاق النووي الايراني

انعكاساته الدولية

الملخص

ارتكزت السياسة الخارجية الايرانية في عهد الرئيس حسن روحاني (2013-حتى الآن) على مبدأ تفعيل سياسة الإنفتاح على دول العالم فكان ذلك يمثل بداية عهد جديد في مجال العلاقات الدولية وتعزيزها على الجوانب السياسية والاقتصادية وتوظيف البراغماتية في سبيل تحقيق ذلك ،وكان الاتفاق النووي الايراني المبرم في عام 2015م من ابرز نتائج هذه السياسة،إذ كان له دور في تدعيم تلك العلاقات على المستويين الاقليمي والدولي لاسيما مع الدول الموقعة على خطة العمل الشاملة المشتركة دول (5+1)(الولايات المتحدة الامريكية،روسيا،الصين،بريطانيا،فرنسا،المانيا) فيما كانت العلاقات الايرانية الامريكية المحور الأبرز في تلك العلاقات بوصفها أي (الولايات المتحدة الامريكية) المحرك الأساس في العلاقات الدولية باعتبارها القطب الأوحد، فالعلاقات الامريكية بعد الانسحاب الامريكي عام 2018م من الاتفاق النووي توترت بشكل كبير مما كان له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الايراني الذي كان يعاني من انهيار كبير قبل ابرام الاتفاق وبدأ يسير نحو التحسن بعد ابرام الاتفاق النووي غير أنه عاد وتأزم من جديد بعد الانسحاب الامريكي وفرض عقوبات اقتصادية جديدة في المجالين المالي والنفطي، وعلى العكس من ذلك نجد ان موقف بقية الدول المشتركة في خطة العمل الشاملة المشتركة كان داعماً لايران ومعارضاً للانسحاب الامريكي؛ وذلك يرجع بالدرجة الأولى الى ان هذه الدول قد استفادت من الاتفاق النووي من خلال مكتسباته المتحققة لها في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2021

المقدمة

يعد الاتفاق النووي المبرم في تموز 2015م بين ايران ودول (5+1) (الولايات المتحدة الأمريكية،روسيا، الصين،بريطانيا ،فرنسا)فضلاً عن المانيا اتفاقاً مهماً على الصعيدين الدولي والإقليمي لما ترتب عنه من مكتسبات وانعكاسات كان لها دور كبير في حسم المسألة النووية وبما يتناسب مع معاهدات واتفاقيات الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص و دول العالم بشكل عام . وقد تضمن الاتفاق النووي عدة بنود كان من ابرزها تخفيض اجهزة الطرد المركزي وتخفيض نسبة اليورانيوم المثرى والإمتثال لتعليمات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التبليغ عن المواقع النووية الايرانية وعدم التكتم عليها والمحافظة على سلمية البرنامج النووي الايراني ،وفي ضوء ذلك ترتبت انعكاسات داخلية واقليمية ودولية وسيتم التركيز على الاتفاقات الدولية بوصفها موضوع البحث، فقد كانت الانعكاسات على العلاقات الأمريكية الإيرانية تحكمها عدة اعتبارات منها طبيعة العلاقة بين الدولتين فالولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن دورها الكبير في ادارة الاتفاق النووي تستحوذ على نصيب كبير في مسار العلاقات الايرانية مع اعضاء خطة العمل الشاملة المشتركة وقد نجم عن انسحاب الولايات المتحدة

*الناشر الرئيسي : E-mail : delal4@gmail.com

الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب في آيار 2018م وفرض عقوبات اقتصادية جديدة احداث اخلال في التوازن في الاتفاق هذا من جانب ومن جانب آخر عزز موقف الدول المشتركة في خطة العمل الشاملة المشتركة (دول الترويكا) من موقف ايران رغم الإنسحاب الأمريكي وعدم انسحابها من الاتفاق وهذا مرده الى العلاقات الاقتصادية المتينة بين ايران وهذه الدول لاسيما بعد ابرام الاتفاق النووي والمكتسبات المتحققة للأخيرة ،كما كان الموقف الصيني والروسي داعماً لإيران بوصفهما لم يعلنا انسحابهما من الاتفاق وذلك بحكم قوة العلاقة بينهما مع ايران منذ عهد الشاه ،وتمثلت جوانب التعاون بالجانب السياسي والاقتصادي والعسكري ، تمثلت مشكلة البحث بالآتي:-ما التحليل الجغرافي السياسي للاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته الدولية ؟ ما هي بنود الاتفاق النووي الإيراني؟ وتمثلت فرضية البحث بأن للمقومات الجغرافية دور في تبني ايران برنامج نووي مما نتج عنه انعكاسات .فقد نتج عن مفاوضات ايران مع دول (5+1) (الولايات المتحدة الأمريكية،روسيا،الصين،بريطانيا ،فرنسا)فضلاً عن المانيا اتفاق نووي في عام 2015م مما اسهم في تخفيف العقوبات عنها ،وقد ركز الاتفاق على عدة بنود أهمها تخفيض أجهزة الطرد المركزي وتحديد نسب تخصيب اليورانيوم.أما أهمية البحث فتكمن بحداثة الموضوع فموضوع الاتفاق النووي حديث فضلاً عما له من آثار داخلية وخارجية. أما هدف البحث فتمثل بمعرفة الانعكاسات الدولية للاتفاق النووي الإيراني، وتم استخدام المنهج التاريخي والتحليلي في البحث، وتتمثل الحدود المكانية بالموقع الجغرافي لإيران الخريطة(1)،في حين تتمثل الحدود الزمانية بالمدة 2015-2020. وقسمت الباحثة البحث على مطلبين تسبقهما مقدمة عامة،ركز المطلب الأول على ماهية الاتفاق النووي الايراني،وتناول المطلب الثاني بنود الاتفاق النووي واهتم المطلب الثالث بالانعكاسات الدولية للاتفاق النووي الايراني،واختتم البحث بجملة من النتائج مع المصادر.

المطلب الأول:- ماهية الاتفاق النووي الايراني

يمثل الاتفاق في عام 2013م (المرحلة الثالثة والأخيرة) من المفاوضات بين دول (5+1) وإيران،و ذلك بعد الاتفاق الانتقالي في جنيف في تشرين الثاني 2013م بأن البرنامج النووي الإيراني له أبعاد عسكرية في حين تصر إيران على انه سلمي على أن يتم رفع العقوبات الاقتصادية والمصرفية المفروضة على إيران بعد التأكد من وفائها بالتزاماتها الصارمة على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية ويضع قيوداً على مستوى تخصيب اليورانيوم و البلوتونيوم ويحدد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها إيران بالنسبة للشق الذي ينص على:-(إن رفع العقوبات على إيران لن يدخل حيز التنفيذ حتى تصادق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على وفاء إيران بالتزاماتها الواردة في بنود الاتفاق كافة).كما وقعت ايران مع روسيا مذكرة تفاهم في تشرين الثاني2014م في فيينا،إذ تقوم روسيا بموجبها بإنشاء ثمانية مفاعلات كهرو- نووية في ايران مع كلّ ملحقاتها وبتجهيز وقودها النووي تحت مظلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهو ما عُدَّ تنازلًا عن أهداف ايران السيادية التي أعلنتها، والتي تتمثّل بتعويلها على مِلاكها الوطني حصراً(الكوادر البشرية الإيرانية التي تتكون من العلماء والتقنيين).[1]

تم عقد اتفاق الإطار في لوزان- سويسرا في نيسان2015 والذي تضمن 159 صفحة ما بين وثيقة الاتفاق الأساس وخمسة ملاحق تقنية واستُكملت التنازلات الإيرانية في إطار الاتفاق العامّ في نيسان 2015 ؛ إذ يشير اتفاق الإطار إلى موافقة ايران على خفض نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 3.67 % ، وخفض كمية مخزونها منه من نحو 10000 كغم إلى 500 كغم فقط، من دون ذكر طريقة خفض هذه الكمية في المستقبل بعدم القيام بنشاط معاملة الوقود ،كما تضمن الاتفاق على أن "تتعهّد ايران تعهدًا قطع المحترق، أو إجراء أيّ أبحاث على أيّ وقود نووي محترق"، من دون تحديد أيّ فترة زمنية واضحة لمفعول هذه الفقرة، كما هو الحال في فقرات أخرى، وهو أمر يعني أنّ نص التعهد سد مانع لهذا النشاط، وأنه لا يقبل تأويلًا مختلفًا عن هذا المعنى.[2] كما سعت إيران إلى التفاوض مع الدول النووية وعلى اعتبار أن الوقت ليس في صالحها لأن مرور الوقت دون الوصول إلى اتفاق يمكن أن يدعم موقف ايران و يضعف الموقف التفاوضي للغرب و ذلك من ناحيتين:-

الأولى :- مواصلة ايران عملها فيما يخص تطوير برنامجها النووي من حيث أجهزة الطرد المركزي وتخصيب اليورانيوم مما يعني فسح المجال أمامها لإستكمال ما بدأته.

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

الثانية:- إن تقليص عامل الوقت يعد مهماً بالنسبة للإدارة الأمريكية في فترة حكم الرئيس الأمريكي باراك أوباما،إذ يعد استكمال إبرام الاتفاق النووي مع ايران بمثابة تعزيز لموقفها أي تعزيز لموقف الديمقراطيين ضد الجمهوريين في الوقت الذي تقترب فيه ولاية الرئيس أوباما على الإنتهاء.مما جعلها ترفع سقف العقوبات على ايران متمثلة بالتعاملات المالية و المصرفية لإيران في الخارج للضغط عليها بعدم استثمار الوقت لصالحها.[3] و يمكن تحديد ثلاث ركائز للرؤية الأمريكية لجدوى هذا الاتفاق وشروطه هي :-

أولاً:- تراجعت أهمية الشرق الأوسط (باستثناء ايران)على أولوية سلم المصالح الأمريكية بما يقلل من إمكانية حدوث تدخل عسكري فيها ،و ما ينتج عن ذلك من تراجع جدوى تكلفة جهود احتواء مساعي ايران لمد نفوذها الإقليمي فالاتفاق يتيح تقييد البرنامج النووي الإيراني فرصة لخفض النزوع لدى ايران لاستغلال ورقة تهديد إسرائيل كإحدى أدوات الضغط في مواجهة القوى الغربية و الولايات المتحدة .

ثانياً:- الإستفادة من النفوذ الإيراني في إدارة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وذلك متمثلاً في إدارة و احتواء الصراع السياسي و المذهبي في العراق و في الوقت نفسه عملت الولايات المتحدة على زج قوى الإسلام السياسي من خلال ثورات الربيع العربي في المنطقة العربية و منحها دور أكبر في إدارة الصراعات فضلاً عن ايران .

ثالثاً:- تقليص الدور الروسي في الاتفاق النووي مع إيران بالاقتصارعلى تحويل جزء كبير من مخزون الوقود النووي الإيراني المخصب بنسبة(20%) إلى وقود نووي مخصب إلى ما دون (5%) بما يصلح للاستخدام لأغراض أنتاج الكهرباء في مفاعل بوشهر و هو ما قبلته ايران بالفعل في إطار المفاوضات الأخيرة التي انتهت بتمديد أجل مفاوضات التسوية النهائية إلى شهر حزيران 2015 م.[4]

إن تراجع اهمية الشرق الأوسط يعود إلى جملة من الأسباب في مقدمتها اعتماد الولايات على البترول الصخري مما أدى إلى خفض اعتماد الولايات المتحدة على النفط العربي ،كما إن التدخل العسكري الأمريكي في افغانستان 2001م والعراق 2003م جعل الرأي العام الأمريكي والإدارة الأمريكية تتخوف من التورط العسكري من جديد في منطقة الشرق الأوسط، أما من الناحية السياسية ان مجيء الرئيس الامريكي باراك أوباما الى الحكم وسياسته في تحقيق التوازن بين الفاعلين الرئيسيين في منطقة الشرق الأوسط لكي تتجنب الادارة الأمريكية الدخول في مواجهات عسكرية جديدة على اعتبار ان منطقة الشرق الاوسط من الناحية المذهبية منقسمة بين مذهبين الشيعي والسني وما بين انحسار ومد في احدهما على حساب الآخر فتعتمد ادارة الرئيس اوباما على تحقيق التوازن بين الفاعلين الرئيسيين في المنطقة وهذا يمكن ربطه بالاتفاق النووي الايراني وسعي الولايات المتحدة الأمريكية لإبداء التعاون مع ايران من اجل انجاح مفاوضات الاتفاق مع الدول الغربية مما يعمل على تحقيق التوازن بين ايران كأحد محوري التوازن وبين الدول الاخرى السعودية والعراق وتركيا بالشكل الذي يضمن التوازن الإقليمي والدولي مع احتفاظ الولايات المتحدة بدورها في مراقبة الوضع بدون اللجوء الى التدخل العسكري في المنطقة.

اعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 2015م عن التقييم النهائي لجميع القضايا العالقة، كما تم الاتفاق على خطة العمل الشاملة المشتركة من قبل (الدول الست السابقة وإيران بعد سنوات عديدة من المفاوضات والحوارات الصعبة ،إذ تم أخيرًا إبرام اتفاقية نهائية في 14 تموز 2015 م في فيينا ، تتضمن الأزمة الإيرانية بشكل خاص وبشكل أعم في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.علاوة على ذلك اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع القرار(2231)*

في 20 تموز2015 ،أما فيما يتعلق بالأنشطة الحديثة للغاية، تم الانتهاء من خريطة الطريق التي تم إنشاؤها في خطة العمل الشاملة المشتركة للفترة حتى 15 تشرين الأول 2015 في الموعد المحدد كما ورد في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 18 تشرين الثاني2015.[5]

أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 18 تشرين الأول2015م أنه اعتبارًا من يوم تنفيذ خطة العمل المشتركة ستقوم إيران بتطبيق البروتوكول الإضافي* بشكل مؤقت على اتفاقية الضمانات الخاصة بها وتنفيذ القانون المعدل بالكامل، إذ بدأت الوكالة بإجراء أنشطة تحضيرية تتعلق بالتحقق من التزامات إيران المتعلقة بالأسلحة النووية ومراقبتها بموجب خطة

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

العمل الشاملة المشتركة بما في ذلك التحقق من الخطوات التي بدأت إيران في تنفيذها ومراقبتها وقد اصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 16كانون الثاني2016 م تقريراً يؤكد أن إيران قد استكملت الخطوات التحضيرية اللازمة لبدء التنفيذ.[6]

تمت الموافقة على خطة العمل الشاملة المشتركة بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231 في 20 تموز2015م.و تم التحقق من امتثال ايران لأحكام خطة العمل الشاملة المشتركة ذات الصلة بالأسلحة النووية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً لمتطلبات معينة منصوص عليها في الاتفاق.و نتيجة لوفاء ايران بالتزاماتها النووية بشكل حقيقي،فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سترفع العقوبات ذات الصلة بالبرنامج النووي على إيران،كما هو موصوف في خطة العمل الشاملة المشتركة.[7]

دخل الاتفاق النووي الإيراني حيز التنفيذ و تم رفع العقوبات عن ايران بقرار الرئيس الامريكي باراك اوباما في 16 كانون الثاني 2016م وذلك لتقيد ايران وتنفيذها لكافة تعهداتها وفي 18 تموز 2016م اتهم مجلس الأمن الدولي ايران بنقض القرار الأممي رقم 2231 المتعلق بالاتفاق النووي الإيراني،إذ أدت تجارب ايران النووية لنشوء خلافات بين أعضاء مجلس الأمن الدولي فقد رأى بعضهم ان تصرفها هو انتهاك للقرارات الدولية وعلى الخصوص قرار مجلس الأمن رقم 1929 الذي يحظر على ايران القيام بنشاطات مرتبطة بالصواريخ الباليستية التي يمكنها حمل رؤوس نووية وبنود الاتفاق النووي الموقع في 2015م،بينما يرى البعض الآخر ان تجارب ايران الصاروخية هي حق مشروع ليس فيه انتهاك للقرارات الدولية وهو ما تمسكت به ايران مؤكدة إن صواريخها الباليستية دفاعية ليست مصممة لحمل رؤوس نووية فضلاً عن أغفال تغير الإدارة الأمريكية وتولي الرئيس دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الامريكية الذي كان من ضمن وعوده الانتخابية انهاء الاتفاق النووي ولكنه صرح بأنه سيراقب الاتفاق النووي وبشكل دقيق بهدف تغيير الاتفاقية من سيئة الى جيدة (بحسب تصريحه).[8]

أشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أواخر عام 2017م عن استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للإنسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة على الرغم من كل الجهود التي بذلتها جميع الدول الأعضاء في خطة العمل الشاملة المشتركة لاسيما الولايات المتحدة في ولاية الرئيس الأمريكي باراك أوباما[9] وفي 8 آيار 2018 أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية الأمريكية على ايران[10] كما اعلنت الدول المشاركة في الاتفاق انها لا تؤيد قرار الانسحاب الامريكي، اذ اعربت فرنسا والمانيا وبريطانيا عن اسفها للانسحاب الامريكي،وان قرار مجلس الأمن الذي يؤيد الاتفاق مازال اطاراً قانونياً دولياً ملزماً لحل النزاع ،وقد واجه قرار الرئيس دونالد ترامب انتقادات من داخل الولايات المتحدة ومن اهمها الرئيس السابق باراك اوباما ونائبه جو بايدن فيما اعلنت روسيا انه سيترتب على الانسحاب الأمريكي عواقب وخيمة لأي اجراءات تهدف الى خرق خطة العمل المشتركة الشاملة ،أما الصين فقد اكدت على وجوب استمرار جميع الاطراف في الالتزام بنهاية الاتفاق.وقد استنكر الاتحاد الأوربي الانسحاب وأعرب عن تصميم الاتحاد على الحفاظ على الاتفاق ، وفي سياق متصل أيدت بعض الدول هذا الانسحاب الامريكي مثل اسرائيل التي اعلنت تأييدها الكامل للانسحاب والسعودية التي اعربت عن تأييدها وترحيبها بالانسحاب و بحلول تشرين الثاني 2018م تم تنفيذ تلك العقوبات من قبل الولايات المتحدة .[11]

يتضح في اطار العرض السابق ان الاتفاق النووي الايراني المبرم في 20 تموز 2015 م يمثل نقطة تحول جوهرية بعد سلسلة من المفاوضات التي سبقت الاتفاق النووي ،وقد حاولت ايران خلال فترة المفاوضات الاستفادة من عامل الوقت وذلك للضغط على الدول الغربية لإضعاف موقفها في المفاوضات و دور المفاوضين ونلاحظ من جانب آخر ان الولايات المتحدة والدول الغربية لم تترك لإيران الخيار في ذلك وانما عملت على الضغط عليها وذلك من خلال رفع سقف العقوبات المفروضة على ايران وعلى الأخص ما يتصل بالعقوبات الاقتصادية التي اضعفت الداخل الايراني ،وساهمت عدة امور في اكتمال هذا الاتفاق منها ما يتعلق بالنظام السياسي وانتخاب حسن روحاني 2013 رئيساً لإيران ومحاولاته لإيجاد مرتكزات سياسة خارجية جديدة توصف بأنها منفتحة على الغرب ولاسيما فيما يتعلق بمفاوضات الاتفاق النووي وكان له دور كبير في نجاح المفاوضات المهدة للاتفاق النووي، كما ان الخلافات بين الاصلاحيين والمحافظين دفعت المحافظين للضغط على الرئيس روحاني بالتخلي عن المفاوضات وعدم الرضوخ

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

للضغوط الامريكية والغربية والتنازل عن تطوير برنامج ايران النووي،ومن الناحية الاستراتيجية يتضح ان اسباب قبول ايران للدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية هو لإدراكها لأهميتها كفاعل رئيسي في منطقة الشرق الأوسط وتأكيدها على اهمية تحقيق مبدأ توازن القوى مع الفواعل الرئيسة الأخرى كالسعودية وتركيا ،كما كان للتغيرات الاقليمية دور في تقوية نفوذ ايران في العراق وسوريا فضلاً عن باكستان التي تتمتع بغالبية شيعية ،هذا ما يتعلق بإيران اما بخصوص الموقف الغربي فالعامل الاقتصادي كان له دور كبير في الدفع قدماً في مفاوضات ما قبل الاتفاق النووي وكان الموقف الأمريكي يتمثل من خلال سعي ادارة الرئيس الأمريكي باراك اوباما في تحقيق انجاز في منطقة الشرق الأوسط وتحقيق التوازن بين القوى الرئيسة الفاعلة في المنطقة وتحقيق الانتصار من خلال ادارة المفاوضات الممهدة للاتفاق وصولاً للاتفاق النووي كما ان الرئيس الامريكي بعده ديمقراطياً فهو يلجأ الى اعتماد الإسلوب الدبلوماسي دون اللجوء للخيار العسكري وان كان هناك امكانية في اللجوء للخيار العسكري في حالة عدم امتثال ايران وركونها للعمل مع فريق المفاوضين وان التسوية المحتملة للاتفاق تقوي وتدعم من موقف الرئيس اوباما بتحقيقه ذلك ويعد مكسباً لصالحه.

ان من ابرز المتغيرات التي كان لها دور في احداث اختلال في التوازن الدولي بخصوص الاتفاق النووي هو الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في 2018م كون الاتفاق يمس بالأمن القومي الامريكي ولا يحقق البنود التي نصت عليها خطة العمل الشاملة المشتركة مما يجعل امكانية الغائه من قبل الولايات المتحدة الامريكية أمراً واقعاً ومن خلال مرحلة العقوبات التي كانت على مرحلتين بخصوص الصادرات المالية والنفط والعقوبات التي طالت بعض رموز ايران والحرس الثوري الإيراني على اعتبار ان الحرس الثوري يتحكم بالاقتصاد والسياسة الايرانية ومن هنا يتضح ان تغيير الاستراتيجية الأمريكية تجاه ايران في هذه الفترة لم يكن قد جاء عن فراغ وانما بعد ان اتضح ان الاتفاق لم يحقق للولايات المتحدة بالدرجة الأولى مكاسب كبيرة للدرجة التي من الممكن ان يعد هذا الاتفاق انجازاً ومكسباً بشكل حقيقي فمن ناحية فقرة الصواريخ الباليستية فإيران ماتزال مستمرة بتطوير برنامجها الصاروخي وتحقق انجازاً في هذا المجال وهذا يعد تهديداً للأمن القومي الأمريكي فضلاً عن كونه يمثل تهديداً للأمن الإقليمي ولاسيما الأمن الخليجي وهذا بحد ذاته يهدد السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط، وبخصوص العقوبات التي تم فرضها على بعض الكيانات ومنها العقوبات على الحرس الثوري الإيراني فهي لم تحقق الغرض المطلوب منها فالحرس الثوري لم يتأثر بالعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه قبل وبعد الاتفاق كون الحرس الثوري يتمتع بنشاطات واسعة ويمتلك شركات تتحكم بالاقتصاد والصناعة الإيرانيين فضلاً عن دوره في السياسة وهذا ما جعله لا يتأثر بالعقوبات وهذا يعني ان الاتفاق وبحسب ما صرح الرئيس الأمريكي ترامب لم يحقق شيئاً مما جعله ينسحب من الاتفاق النووي وإعادة فرض عقوبات جديدة على مرحلتين وبعبارة أدق العقوبات كان المتأثر بها الشعب الإيراني كون الطبقة السياسية لم تتأثر بها فالفرد الإيراني كان يواجه صعوبات جمة ولاسيما في الناحية الاقتصادية فالشعب الإيراني يعاني من انهيار النظام الاقتصادي وتضخم العملة فضلاً عن الضرائب المفروضة كما إن السياسات التي يتبعها النظام ضد الشعب الإيراني وحملات الإعتقال التي للحرس الثوري دور فيها ومحاولة منع الإعلام الحر من التعبير وحظر بعض مواقع التواصل الاجتماعي ومنها الفيس بوك لمنع التواصل بين المواطنين للتهيئة للثورات الشعبية لاسيما في عام 2009 م ونهاية 2017م وعليه فقد أسهمت السياسات التي يتبعها النظام السياسي والعقوبات الخارجية في تأجيج الغضب الشعبي فالثقل الكبير تركز على الشعب وهذا يعني ان الشعب يحتاج لتغيير خارجي بحسب مفاهيم التغيير وهذا يتعارض مع تصريح الرئيس ترامب بعد فرض العقوبات الاقتصادية على ايران والرد الأمريكي بأن الولايات المتحدة لا تريد اسقاط النظام وهذه رسالة صريحة للنظام السياسي بشكل خاص أن لا مصلحة للولايات المتحدة في تغيير النظام السياسي وهذه بمثابة رسالة طمأنة لإيران وهذا ما تريده ايران لكي لا تصعد وتيرة الموقف مع الولايات المتحدة من خلال هجماتها الصاروخية على مواقع عسكرية أمريكية في العراق.

المطلب الثاني:- بنود الاتفاق النووي

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

تضمن الاتفاق النووي عام 2015م وبحسب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231 *عدة بنود وضعت بما يتناسب مع ما وضعته الدول التي وقعت الاتفاق النووي وهي (5+1) وقد أطلق عليه اتفاق (5+1) والخمسة ترمز الى دول النادي النووي(الولايات المتحدة،روسيا،الصين،بريطانيا ،فرنسا) ومضاف لها ألمانيا، ومن بنود الاتفاق:-

أولاً:-ستتخذ إيران ودول النووي فضلاً عن المانيا الإجراءات الطوعية التالية ضمن الإطار الزمني ** كما مفصلة في خطة العمل الشاملة المشتركة

(JCPOA) وملاحقها النووية.

1- تتضمن خطة إيران طويلة الأمد بعض القيود المتفق عليها على كل أنشطة تخصيب اليورانيوم بما في ذلك بعض الأنشطة و القيود المفروضة على أنشطة البحث والتطوير المحددة لأول 8 سنوات يليها التطور التدريجي بوتيرة معقولة إلى المرحلة التالية (مرحلة من أنشطة التخصيب) لأغراض سلمية بحتة بحسب بنود الاتفاق.و تلتزم إيران بالتزاماتها الطوعية على النحو المعبر عنه في خطة البحث والتطوير الخاصة بالإثراء والتخصيب على المدى الطويل لتقديمها كجزء من الإعلان الأولي للبروتوكول الإضافي للضمانات الإيرانية.

2- ستبدأ إيران التخلص التدريجي من أجهزة الطرد المركزي(IR-1) خلال10 سنوات. و خلال هذه الفترة ستحافظ إيران على قدرتها على التخصيب في ناتانز بما يصل إلى إجمالي قدرة تخصيب اليورانيوم من أجهزة الطرد المركزي 5060 (IR-1) أجهزة الطرد المركزي الزائدة وسيتم تخزين البنية التحتية المتعلقة بالتخصيب في ناتانز تحت الادارة والمراقبة المستمرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

3- تستمر إيران في إجراء عمليات البحث والتطوير الخاصة بتخصيب اليورانيوم بطريقة لا يتم فيها تراكم اليورانيوم المخصب لمدة 10 سنوات وسوف تشمل فقط أجهزة الطرد المركزي(IR-4) و(IR-5) و(IR-6) و(IR-8)على النحو المنصوص عليه في البنود، كما لا تشارك ايران في تقنيات فصل النظائر الأخرى لتخصيب اليورانيوم كما هو محدد في البنود و ستواصل اختبار الى ما يصل نحو 30 جهاز من اجهزة الطرد المركزي (IR-6) و(IR-8) بعد ثماني سنوات ونصف على النحو المفصل .

4- بما أن إيران ستقوم بالتخلص التدريجي من أجهزة الطرد المركزي(IR-1)، فإنها لن تصنع أو تجمع أجهزة الطرد المركزي الأخرى ، باستثناء ما هو منصوص عليه وسيتم استبدال أجهزة الطرد المركزي الفاشلة مع أجهزة الطرد المركزي من النوع نفسه. كما إن ايران سوف تصنع أجهزة الطرد المركزي المتقدمة فقط للأغراض المحددة في خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) . و من نهاية السنة الثامنة ستبدأ إيران تصنيع الأرقام المتفق عليها من أجهزة الطرد المركزي(IR-6) و(IR-8) دون الدوارات وسيتم تخزين جميع الآلات المصنعة في ناتانز تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية و بمراقبة مستمرة حتى تكون هناك حاجة إليها في إطار التخصيب الإيراني طويل الأجل وتخصيب خطة البحث والتطوير.[12]

5- ستنفذ إيران - بناءً على خطتها الطويلة الأجل- لمدة 15عامًا الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم بما في ذلك البحث والتطوير المحمي حصريًا في منشأة ناتانز لتخصيب اليورانيوم ، والحفاظ على مستوى تخصيب لليورانيوم يصل إلى 3.67 ٪ ،أما فيما يخص منشأة فوردو تم الإمتناع عن أي تخصيب لليورانيوم.

6- تحويل إيران منشأة فوردو إلى مركز للطاقة النووية والفيزياء والتكنولوجيا بما في ذلك في شكل علمي مشترك في مجالات البحث المتفق عليها.

وفيما يخص أجهزة الطرد المركزي 1044 (IR-1) فستبقى في ست مراحل في جناح واحد في منشأة فوردو. اثنان منها سوف تدور بشكل اندفاعات من دون اليورانيوم وسيتم نقلها بما في ذلك من خلال تعديل البنية التحتية المناسبة لإنتاج نظائر مستقرة. أما الإندفاعات الأربعة الأخرى المتبقية مع جميع البنية التحتية المرتبطة ستبقى خاملة. و سيتم إزالة وتخزين أجهزة الطرد المركزي والبنية التحتية المتعلقة بالتخصيب تحت المراقبة المستمرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية كما هو محدد .

7- تحديد مخزون اليورانيوم المخصب في الـ 15عاماً المقبلة في ايران الى 300 كغم وبنسبة تخصيب لا تزيد عن 3,67% . والكميات الزائدة يتم بيعها لدول اخرى ولن تكون نسبة اليورانيوم المستخدمة وقوداً نووياً في المفاعلات ضمن النسبة المحددة.

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

8- اعادة تصميم مفاعل اراك الذي يعمل بالمياه الثقيلة وتحويله الى مفاعل بحسب المواصفات المتفق عليها كون الوقود المستنفد من منشأة المياه الثقيلة يحتوي على البلوتونيوم الذي يستخدم لإنتاج القنبلة النووية وسيتم بيع الفائض في الأسواق الدولية أي ان إيران لن تبني خلال الأعوام الـ15 القادمة أي مفاعلات تعمل بالماء الثقيل ولن تخزن الماء الثقيل،و سيتم تحويل مفاعل أراك لمفاعل ذي أهداف سلمية للبحث العلمي، ولن تتجاوز طاقته 20 ميغاواط، وسيكون بإمكانه إنتاج بطاريات النظائر المشعة. وسيتم ذلك بإجماع كافة الأطراف مستقبلا، وتشكيل لجنة مشتركة حول الأمر.[13]

لا يشترط اتفاق الإطار في نيسان2015 م ولا الاتفاق النهائي الحالي، على ايران تفكيك منشآتها النووية؛ بمعنى أنّ ايران ستبقى محتفظة ببنيتها التحتية النووية، ما يعني الاحتفاظ بقدرتها على التحول إلى قوة نووية بعد انتهاء مدة الاتفاق، إذا قررت ذلك. كما وافقت إدارة الرئيس أوباما على تخفيض مخزون ايران من اليورانيوم المخصب، وليس شحنه إلى الخارج، كما كانت تصر من قبل. وتعدّ هذه النقاط التي تبقي على المعرفة النووية الإيرانية وبنيتها التحتية قائمتين،أكثر ما يقلق معارضي الاتفاق. وتجادل إدارة الرئيس أوباما بأنّ تفكيك البنية التحتية النووية الإيرانية كلياً يعدّ أمر غير واقعي، ويمكن أن يفجّر فرص التوصل إلى اتفاق خصوصاً أنّ الأمر يعدّ مسألة كرامة وطنية، وهو محل إجماع في ايران وبأنّ أي عمل عسكري لإرغام ايران على تفكيك برنامجها كلياً سيكون غير مضمون النتائج، وفي أحسن الحالات سيؤخر البرنامج سنوات قليلة فحسب، بل قد يؤدي إلى تعجيل ايران بصنع قنبلة نووية للدفاع عن نفسها مستقبلًا.[14] وكبديل عن ذلك نجحت إدارة أوباما في انتزاع موافقة ايران على خمس آليات رئيسة كفيلة بأن تغلق جميع السبل أمام ايران لصنع أسلحة نووية وهذه الآليات الخمس هي :

1- وضع قيود على إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب في منشأة ناتانز.

2- وضع قيود على إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب في منشأة فوردو.

3- منع إنتاج البلوتونيوم عالي التخصيب في مفاعل أراك.

4- ضمان وصول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أي منشأة في ايران، بما في ذلك المنشآت العسكرية وذلك للتأكد من عدم وجود برامج نووية تسليحية سرية.

5- ابلاغ إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمخزون والإنتاج و السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة كميات مخزونات الماء الثقيل .[15]

تأسيساً على ما سبق يتضح لنا إن الهدف الأساسي من الاتفاق هو محاولة تقليص المشروع النووي الإيراني ومنعه من تطوير نظام التسليح وعلى وجه الخصوص الصواريخ البالستية التي تلتزم ايران بسرية العمل بها ويتضح ذلك من بنود الاتفاق وجعله مدة الاتفاق ما بين 10 أو 15 سنة و وضعه تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي ضوء ذلك يتوجب على الجانب الإيراني الالتزام بالسماح للوكالة الدولية بالوصول الكامل لكافة منشآتها النووية والعسكرية ، فضلاً عن إجراءات تخصيب اليورانيوم التي تتضمن محددات تقليص أعداد أجهزة الطرد المركزي كما ورد في بنود الاتفاق والإبقاء على أجهزة الطرد القديمة حوالي 5060 وحدة من إجمالي 17 ألف وحدة من الطراز(m-1R) لمدة 10 سنوات وإشتراط إستبعاد الأجيال المتطورة من أجهزة الطرد بما يقرب من 1000 وحدة فيما يخص الطراز (m2-R)، كما حددت بنود الاتفاق عدم إستخدام الوقود المستنفد إلا لغرض إنتاج النظائر المشعة ،كما ركز الاتفاق على واحدة من أهم الشروط وهي كمية التخصيب بالنسبة لليورانيوم و بنسبة 3.67% من 1000كغم-300كغم ،و فيما يخص مفاعلات الماء الثقيل فحدد الاتفاق استخدام الماء الخفيف في المفاعلات و لمدة 15 عاماً .

لو تتبعنا متغيرات الساحة الدولية التي كان لها دور في مسار عمل خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2015م يتضح لنا وجود ثلاثة متغيرات رئيسة تمثلت بالآتي:-

الأول انتخاب الرئيس باراك أوباما في الولايات المتحدة في تشرين الثاني 2008، مما كان له دور في اجراء مفاوضات أمريكية مع إيران .

الثاني :-التحول في سياسة مجموعة 5 + 1 من الإصرار على وقف تخصيب اليورانيوم من قبل إيران مع العقوبات إلى سياسة احتواء البرنامج النووي الإيراني واستخدام رفع العقوبات كوسيلة ضغط.

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

الثالث:-انتخاب حسن روحاني رئيساً لإيران عام 2013 على أساس برنامج لتخفيف العقوبات الاقتصادية. وتحقيق الحوار بين الطرفين وذلك لتفادي الحل العسكري ومنع ايران من تصنيع اسلحة نووية وفي الوقت نفسه تحقيق ايران لهدف الحفاظ على المعرفة النووية فضلاً عن رفع العقوبات المفروضة عليها.

أما بخصوص عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية فهو يتمثل بثلاث مراحل : مرحلة التقييم من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع تعليق التخصيب،ومرحلة التخصيب المحدود والمراقب،والمرحلة الطويلة الأمد.

- **المرحلة الأولى (2 -3 سنوات): التعليق لحين إجراء تقييم كامل من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية** ،ووفق الخطوات التالية:-

1- تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية،بإجراء التقييمات التفصيلية المطلوبة لإيضاح ان كافة المواد النووية المعلن عنها، قد بقيت ضمن الأنشطة النووية للأغراض السلمية، طبقاً لاتفاقية إيران المتعلقة بوسائل الوقاية وبناء ثقة دولية في نوايا إيران النووية السلمية.

2 - يقوم البرلمان الإيراني بالمصادقة على البروتوكول الإضافي بمعاهدة منع الانتشار النووي.

3- تعلق إيران كافة أنشطة التخصيب على أراضيها،وكذلك جميع الأجهزة المرتبطة بهذه العملية.كما تستمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أنشطة التحقق في إيران وتقوم بتكثيفها.

4 - يقوم الإتحاد الأوروبي بتقديم حوافز اقتصادية على المواد غير الإستراتيجية مثل قطع الغيار للطائرات التجارية، واستئناف وإنهاء المفاوضات حول انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية.وفي حالة تقرير أمين عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أي وقت أثناء هذه المرحلة بعدم تعاون ايران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتم رفع الأمر إلى مجلس الأمن الدولي لإتخاذ اجراء إضافي [16]

المرحلة الثانية:- (3-4 سنوات): التخصيب المحدود

1 - يجوز لإيران تنفيذ برنامج لتخصيب محدود ومراقب و ضئيل على مستوى متفق عليه مسبقا يكون كافياً للأبحاث والتطوير،وكذلك تطوير صناعي مسبق، ويتم فصل أجهزة الطرد المركزي غير المستخدمة،وتخزينها مركزياً ووضعها تحت ختم الوكالة الدولية، وتقوم الوكالة بالتحقق من أنه قد تم تعليق صنع أجهزة الطرد المركزي.

2 - يتم تخزين اليورانيوم المنخفض التخصيب الذي يتم إنتاجه في مرافق أجهزة الطرد المركزي إما خارج الدولة،على غرار اليورانيوم المحول في المرحلة الأولى،أو يتم تحويله مباشرة الى قضبان من الوقود وتعبئته في محطات الطاقة النووية المحلية.

3 - تحتفظ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بنظام تفتيش ومراقبة مفاجئة، بحيث يتلاءم مع ويتجاوز أحكام وسائل الوقاية والبروتوكول الإضافي.

4- يقوم الاتحاد الأوروبي استناداً إلى اتفاقية التجارة والتعاون الأوروبية الإيرانية بتقديم تعاون اقتصادي كبير و يشمل ذلك تطبيق وضع إيران بمقتضى أنظمة الرقابة على التصدير المعتمدة لدى الدول الثماني الكبار.[17]

المرحلة الثالثة: الترتيبات طويلة الأمد وتقوم هذه المرحلة على الإجراءات التالية:-

1 - يعود نظام التفتيش المعتمد لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى النظام المحدد في اتفاقية وسائل الوقاية والبروتوكول الإضافي.

2 - يتفق كل من إيران والاتحاد الأوروبي برغبة منها على مرافق ذات ملكية مشتركة ومتعددة الأطراف لدورة الوقود الإيراني على مستوى صناعي، وعلى الخصوص لتخصيب اليورانيوم.

3 - تمتنع إيران بشكل دائم عن إعادة معالجة الوقود المستخدم، وإقامة بنية تحتية للماء الثقيل. ويواجه ذلك موانع عدة، منها إن برنامج التخصيب في المرحلة الثانية سوف يسمح لإيران باكتساب الخبرة الفنية المطلوبة لبناء برنامج أسلحة نووية كما ان منشأة التخصيب في المرحلة الثانية يمكن أن تساعد في حجب منشأة لبرنامج أسلحة سري من خلال إحداث آثار بيئية لليورانيوم المخصب فضلاً عن إن إيران تخشى من استخدام التخصيب المؤجل لاستبعاد حقها في التخصيب و استخدام نظام التفتيش المفاجئ في مراقبة منشآت وأنشطة أخرى.[18]

وفيما يخص آليات فض المنازعات والضمانات فقد شملت الاتفاقية الآتي:-

أ- تحديد الأسلحة النووية وعلى سبيل المثال عند استدعاء آلية تسوية المنازعات.

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

ب- تعزيز ضمانات عدم الانتشار النووي المعززة والتي تتجاوز البروتوكول الإضافي للضمانات نفسها من خلال تدابير شفافية إضافية.[19]

وفيما يخص آلية تسوية المنازعات فقد تركزت على هيئة محددة وهي اللجنة المشتركة* وذلك لحل التناقضات المحتملة بشأن الأسلحة النووية غير المعلنة (المواد و الأنشطة).وفي حالة كون أحد الدول المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة او جميعها لا تفي بالالتزامات في اطار خطة العمل الشاملة المشتركة. وفي حالة حدوث ذلك يمكن إحالة المسألة إلى اللجنة المشتركة لحلها خلال 15 يومًا ما لم تمدد المهلة بتوافق الآراء،وتعرض على وزراء الشؤون الخارجية إذا كان يعتقد ان مسألة الامتثال لم تحل ولمدة 15 يوماً ما لم تمدد المهلة بتوافق الآراء ،وبعد نظر اللجنة المشتركة في المسألة بالتوازي مع (أو بدلاً من) وفي حالة عدم حسم المسألة يتم عرضها على مجلس استشاري يتألف من ثلاثة أعضاء يقدم رأيًا غير ملزم خلال 15يومًا وتستمر لمدة 30 يوم وبعد ذلك تعرض أمام اللجنة المشتركة خلال خمسة أيام للنظر في المسألة.وإذا لم تنجح هذه العملية في حل المشكلة فيجوز للطرف مقدم الشكوى أن يخطر مجلس الأمن (SC) والادعاء بأن احد الأعضاء لم يقم بتنفيذ جزء مهم من التزاماته وعليه يتم منح المجلس 30 يوماً للتصويت على تداوم رفع العقوبات المقررة في الفقرة 7(الف).[20] وتستند الولايات المتحدة على قدرتها على استخدام حق النقض الفيتو ضد هذا القرار وبالتالي يتم إعادة فرض جميع العقوبات الأممية المقررة في الفقرة 7(ألف)*ضد إيران والتي تشمل قرارات مجلس الأمن:

1696(2006)،و1737(2006)،و1747(2007)، و1803 (2008)،1835(2008)، و1929(2010) و2224(2015).ان تفسير ادارة ترامب عند استنادهم الى القرار سيواجه مسألتين الأولى تكرار البند 11 من القرار 2231 لنفس شرط البند 36و37 وهي ان يكون العضو المشتكي عضواً مشاركاً في خطة العمل الشاملة المشتركة وهذا لا ينطبق على الولايات المتحدة التي انسحبت من الاتفاق،والثانية يعد كل من الخطة الشاملة والقرار 2231 مكملين لبعضهما بعضاً من حيث ان الأخير جاء اقراراً للأولى وتطبيقاً لما ورد فيها ولذلك فللإستناد الى آلية فض النزاعات** يجب ان يطبق الأعضاء في الخطة الشاملة كامل بنود الاتفاق ليتمكنوا من الادعاء بأن احد الأطراف قد نقض خطة العمل الشاملة أو نقض القرار 2231.وفي حالة عدم حل مسألة عدم الامتثال من خلال آلية فض النزاعات سيتم احالة الأمر الى مجلس الأمن والعودة التلقائية للعقوبات من خلال ما يسمى بآلية snapback*** .[21]

نستنتج مما سبق ان الاتفاق وضع نظام تحقق متطور لكي يضمن عدم تخصيب ايران لليورانيوم لمستوى منخفض كما تم تحديده في بنود الاتفاق كما ان حجم مخزوناتها سيظل محدوداً ،وان ايران لن تتمكن من انتاج قنبلة نووية من خلال تحديد قدرتها على انتاج اليورانيوم المخصب وهنا سيبدأ دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال مراقبة دورة الوقود النووية من المراحل الأولى التعدين وحتى مرحلة الإستهلاك للوقود الذي لن يمكن لإيران إعادة معالجته ،ان اتباع هذا النظام الخاص بالتحقق الشامل يمكن رده إلى انعدام الثقة بين مجموعة 5+1 وايران لأن الجانب الآخر المفاوض (5+1) يتعامل مع ايران بإسلوب عدم الثقة والذي يستوجب التحقق من ايران بخصوص برنامجها النووي وابعاده العسكرية وطبيعة البرنامج الصاروخي لا سيما فيما يتعلق بالصواريخ الباليستية، ويحقق نظام المراقبة الذي تم وضعه الإشراف المشترك فيما يخص تنفيذ ايران للإلتزامات المتمثلة بخطة العمل الشاملة المشتركة وهنا يتبادر سؤال مهم وهو هل سيعمل الاتفاق المبرم بين 5+1 مع ايران على عودة ايران الى المجتمع الدولي ؟ في حالة تحليل هذا الموقف في تلك الفترة يبدو ان العلاقات الامريكية الإيرانية كانت تتخذ طابع العدائية من قبل ايران تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ولكن الاتفاق وضع عدة اعتبارات امام ايران والولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال رفع العقوبات واستئناف جزئي على اقل تقدير للتجارة الدولية مع ايران وعلى الأخص قطاع النفط واستئناف ايران علاقاتها مع الدول من الناحية الاقتصادية والتجارية مما يعني الإنفتاح والتبادل مع المجتمع الدولي والرجوع الى الأسواق العالمية وهذا بدوره يؤثر على الوضع الذي يعيشه الشرق الأوسط بشكل خاص والتحضير لشرق أوسط خالي من أسلحة الدمار الشامل ويمكن ربط ذلك بدور ايران كفاعل رئيسي في الأزمة السورية وان لها دور كبير في إدارة الصراع وإمكانية تحقيق الاستقرار في سوريا وعليه فالخطة الشاملة المشتركة

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

سيكون لها تأثير في إدارة الصراعات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط من خلال التعامل مع الفواعل الرئيسة في المنطقة وفي مقدمتها إيران.

نستنتج مما سبق ان الاتفاق وضع نظام تحقق متطور لكي يضمن عدم تخصيب ايران لليورانيوم لمستوى منخفض كما تم تحديده في بنود الاتفاق كما ان حجم مخزوناتها سيظل محدوداً ،وان ايران لن تتمكن من انتاج قنبلة نووية من خلال تحديد قدرتها على انتاج اليورانيوم المخصب وهنا سيبدأ دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال مراقبة دورة الوقود النووية من المراحل الأولى التعدين وحتى مرحلة الإستهلاك للوقود الذي لن يمكن لإيران إعادة معالجته ،ان اتباع هذا النظام الخاص بالتحقق الشامل يمكن رده إلى انعدام الثقة بين مجموعة 5+1 وايران لأن الجانب الآخر المفاوض (5+1) يتعامل مع ايران بإسلوب عدم الثقة والذي يستوجب التحقق من ايران بخصوص برنامجها النووي وابعاده العسكرية وطبيعة البرنامج الصاروخي لا سيما فيما يتعلق بالصواريخ الباليستية، ويحقق نظام المراقبة الذي تم وضعه الإشراف المشترك فيما يخص تنفيذ ايران للإلتزامات المتمثلة بخطة العمل الشاملة المشتركة وهنا يتبادر سؤال مهم وهو هل سيعمل الاتفاق المبرم بين 5+1 مع ايران على عودة ايران الى المجتمع الدولي ؟ في حالة تحليل هذا الموقف في تلك الفترة يبدو ان العلاقات الامريكية الإيرانية كانت تتخذ طابع العدائية من قبل ايران تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ولكن الاتفاق وضع عدة اعتبارات امام ايران والولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال رفع العقوبات واستئناف جزئي على اقل تقدير للتجارة الدولية مع ايران وعلى الأخص قطاع النفط واستئناف ايران علاقاتها مع الدول من الناحية الاقتصادية والتجارية مما يعني الإنفتاح والتبادل مع المجتمع الدولي والرجوع الى الأسواق العالمية وهذا بدوره يؤثر على الوضع الذي يعيشه الشرق الأوسط بشكل خاص والتحضير لشرق أوسط خالي من أسلحة الدمار الشامل ويمكن ربط ذلك بدور ايران كفاعل رئيسي في الأزمة السورية وان لها دور كبير في إدارة الصراع وإمكانية تحقيق الاستقرار في سوريا وعليه فالخطة الشاملة المشتركة سيكون لها تأثير في إدارة الصراعات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط من خلال التعامل مع الفواعل الرئيسة في المنطقة وفي مقدمتها إيران.

وفيما يخص الموقف الايراني من الانسحاب فقد تمثل بالآتي:-

- أعلنت إيران في نيسان 2019 ، أنها ستنصب المزيد من أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم في محطة ناتانز النووية.
- منحت إيران الأطراف المتبقية في الاتفاقية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا والصين وروسيا) 60 يومًا لتنفيذ تعهداتها بالاتفاق النووي. وان عليها إيجاد طريقة ما للبنوك والمستوردين للتعامل مع إيران دون التعرض للعقوبات الأمريكية ، وإلا ستبدأ إيران في تخصيب اليورانيوم بما يتجاوز 3.67٪.
- أعلنت إيران في 8 آيار 2019 م أنها لن تلتزم بعد الآن بحدود خطة العمل الشاملة المشتركة وهي 300 كغم من اليورانيوم المخزن المخصب بنسبة 3.67٪.
- كما تدرس إيران الانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه ، أعلنت إيران أنها لن تلتزم بعد الآن بالقيود المفروضة على تخزين الماء الثقيل وستستأنف بناء مفاعل الماء الثقيل في آراك إذا لم تقدم الأطراف الأخرى الموقعة على خطة العمل الشاملة المشتركة تخفيف العقوبات إلى إيران.[22]
- أعلنت إيران في 20 آيار أنها تضاعف أربع مرات معدل إنتاج اليورانيوم منخفض التخصيب.
- أعلنت إيران رسميًا في 17 حزيران أنها ستخرق حد 300 كغم على مخزونها من اليورانيوم المخصب في غضون عشرة أيام ،كما حذر رئيس هيئة الطاقة الذرية الايرانية من ان الأمر سيستغرق يومًا أو يومين فقط لزيادة التخصيب إلى ما يزيد عن 3.67٪ .
- اعلنت إيران في 1 تموز إن مخزونها من اليورانيوم منخفض التخصيب قد تجاوز حد 300 كغم.وقد تم تأكيد ذلك لاحقًا من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية .
- أعلنت إيران أنها ستتخذ المزيد من الخطوات إذا لم يتخذ الموقعون الآخرون على الصفقة المزيد من الإجراءات للحفاظ على فوائد الصفقة لإيران. يمكن أن تكون هذه الخطوات تخصيب بنسبة 5٪ أو 20٪ ، مما سيقلل بشكل كبير من الوقت اللازم لإنتاج يورانيوم للاستخدام في صنع الأسلحة.

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

- أعلنت إيران في 7 تموز أنها بدأت تخصيب اليورانيوم بتركيزات أعلى من الحد الأقصى البالغ 3.67٪ المنصوص عليه في خطة العمل الشاملة المشتركة.[23]

اوضحت المملكة المتحدة في بيان لمجلس النواب بتاريخ 14 كانون الثاني 2020،ان الهدف من استخدام آلية تسوية المنازعات لإعادة إيران إلى الامتثال للاتفاق على اعتبار انه تم اطلاق آلية ادارة الحقوق الرقمية DRM(Digital Rights Management) لأن إيران قوضت أهمية وهدف خطة العمل الشاملة المشتركة ، لكنها تفعل ذلك بهدف إعادة إيران إلى الامتثال الكامل.فالغرض من اطلاق هذه الآلية هو لتعزيز المسار الدبلوماسي وليس التخلي عنه. وقد عملت المملكة المتحدة الكثير بعد انسحاب الولايات المتحدة في آيار 2018م من خطة العمل الشاملة المشتركة واوفت بالتزاماتها وتم رفع العقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة على قطاعات المصارف والنفط والشحن والمعادن،فضلاً عن رفع تجميد الأصول وحظر السفر على الكيانات والأفراد المدرجين في قوائم الحظر،كما دعمت العلاقات التجارية مع ايران ، وان المملكة المتحدة وفرنسا والمانيا ستبقى ملتزمة بالاتفاق، وسيتم التعامل مع إدارة الحقوق الرقمية بحسن نية، كما سيتم العمل على حل النزاع واعادة إيران إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها في خطة العمل الشاملة المشتركة.[24]

ولابد من الإشارة إلى ابرز مواثيق الحظر الدولي في قراراته التي تم ذكرها سابقاً على ايران:-

1- قرار 1737 (2006)

أ. منع ايران من استيراد أو تصدير المواد و المعدات النووية الحساسة.

ب. تجميد الأصول المالية للشركات أو المؤسسات المشاركة في الأنشطة النووية الإيرانية.

ج. طلب مجلس الأمن تجميد الأموال و الأرصدة المالية و الموارد الاقتصادية الموجودة في أراضيها.

د. منع (10) مؤسسات و(12) شخص من السفر وتجميد أموالهم و أرصدتهم باعتبارهم اشخاص يعملون في المجال النووي و الصاروخي.[25]

2- قرار 1747(2007)

أ. فرض قيود على شراء الأسلحة من ايران وكذلك في حال تزويد ايران بالسلاح.

ب. تجميد الأصول و الممتلكات الإيرانية في الخارج.[26]

3- قرار 1803 (2008)

أ- التدقيق في تعاملات البنوك الإيرانية.

ب- تفتيش السفن و طائرات الشحن من وإلى إيران .

ج- إقامة حظر تجاري على السلع ذات الإستخدام المزدوج.

د. تفتيش الشحنات البحرية والبرية من و إلى إيران.

هـ- مراقبة عمل انشطة كل من بنك (ملي) (صادرات) لارتباطهما بالبرنامج النووي.

و- زيادة عدد الشركات و الأشخاص المحظور عنهم مسبقاً في قرار1737فقد أصبح عدد

الشركات 12 و عدد المسؤولين 13 .[27]

في ضوء العرض السابق لخلفية وبنود الاتفاق النووي وبحسب تقارير الوكالة الدولية المقدمة لمجلس الأمن الدولي* التي سيتم تحليل الالتزام الايراني بموجب اتفاقية خطة العمل الشاملة المشتركة من خلالها يتضح لنا ان اساس بنود الاتفاق النووي هو عدم التزام ايران بروح الاتفاق وذلك من خلال الآتي وبحسب تحليل قرارات مجلس الأمن الصادرة بحسب ما مؤشر ازائها.

فمن ناحية أنشطة التحقق والرصد في لخطة العمل الشاملة المشتركة وبحسب التقرير المقدم الى مجلس الأمن من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتأكيد أن ايران قد اتخذت الإجراءات المحددة في الفقرات 15-1 الى 15-11 من المرفق الخامس بخطة العمل الشاملة المشتركة حتى كانون الثاني 2016 فإن ايران:-

فيما يخص مفاعل الماء الثقيل للبحوث في آراك بأنها لم تكن تسعى الى تشييد المفاعل IR-40 القائم استناداً الى تصميمه الأصلي (خطة العمل الشاملة المشتركة-التدابير ذات الصلة بالمجال النووي،الفقرة 3).

أما فيما يخص محطة انتاج الماء الثقيل فايران لم يكن لديها اكثر من 130 طن متري من الماء الثقيل الصالح للاستعمال في المفاعلات النووية او ما يعادله بدرجات اثراء مختلفة كما انها ابلغت الوكالة بشأن مخزون الطاقة وكانت تسمح للوكالة برصد كميات مخزون ايران من الماء الثقيل وكمية الماء الثقيل المنتجة في محطة انتاج الماء الثقيل.

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

اما فيما يخص قدرة الإثراء فإيران لم يكن لديها اكثر من 5060 طاردة مركزية من طراز IR-1 مركبة في محطة اثراء الوقود في ناتانز في سلاسل تعاقبية لا يزيد عددها على 30 سلسلة ضمن انساق الوحدات التشغيلية في الوقت الذي تم الاتفاق فيه على خطة العمل الشاملة المشتركة كما انها لم تكن تعمل على اثراء اليورانيوم بنسبة تتجاوز 3.67% من اليورانيوم -235 في اي مرفق من مرافقها النووية المعلنة.

وفيما يخص محطة فوردو لإثراء الوقود فايران لم تجري اي انشطة لإثراء الالمنيوم او أنشطة بحث وتطوير ذات صلة في محطة فوردو لإثراء الوقود كما ان ايران ازالت جميع المواد النووية من محطة فوردو لإثراء الوقود.

وفيما يخص البحث والتطوير فإيران لم تكن تعمل على تكديس اليورانيوم المثري من خلال انشطتها للبحث والتطوير في مجال الإثراء ولم تكن انشطتها للبحث والتطوير في مجال الإثراء تجري باستخدام طاردات مركزية اخرى غير الطاردات المركزية من طراز IR-8 ,IR-6,IR-5,IR-4،ولم تجري اختبارات ميكانيكية على اكثر من طاردتين منفردتين من طراز IR- ,IR-6,IR-5, ,IR-4 IR-2m,IR-6s,IR-7,IR-8

وفيما يخص تدابير الشفافية فإيران قد اكملت اساليب العمل والترتيبات الخاصة بمرافق معينة بما يسمح للوكالة بأن تنفذ جميع تدابير الشفافية المنصوص عليها في المرفق الأول بخطة العمل الشاملة المشتركة.وفيما يخص دور التكنولوجيا الحديثة ووجود الوكالة في الأجل الطويل فقد سمحت ايران للوكالة باستخدام اجهزة قياس نسبة الاثراء الكترونياً كما انها سهلت عملية الجمع الآلي لتسجيلات عمليات القياس التي تقوم بها الوكالة والمسجلة باستخدام اجهزة قياس مركبة.

اما في تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيسان 2020م بخصوص الأنشطة المتصلة بالماء الثقيل واعادة المعالجة تم تأكيد ان ايران لم تواصل تشييد مفاعل الماء الثقيل للبحوث في آراك (المفاعل IR-40)، كما واصلت تقديم معلومات الى الوكالة بشأن رصد الماء الثقيل في ايران وانتاج الماء الثقيل.وفي 17 تشرين الثاني تحققت الوكالة ان مخزون ايران من الماء الثقيل قد تجاوز 130 طن متري وفي 17 شباط 2020 تحققت الوكالة من ان محطة انتاج الماء الثقيل كانت قيد التشغيل وان مخزون ايران قد بلغ 132.7 طن متري .

أما الأنشطة المتصلة بالإثراء والوقود فقد قامت ايران بزيادة نسبة اثراء سادس فلوريد اليورانيوم بنسبة اعلى من 3.67% من اليورانيوم -235وقد تحققت الوكالة من ذلك بتاريخ 8 تموز 2019 في محطتي اثراء الوقود ومحطة اثراء الوقود التجريبية في ناتانز و فوردو.فضلاً عن اضطلاعها بأنشطة اثراء معينة لا تتفق مع خطتها الطويلة الأجل للإثراء والاثراء لغرض البحث والتطوير .

وفيما يخص اليورانيوم المثرى وبحسب تقارير 2019 فقد تحققت الوكالة من ان مخزون ايران الاجمالي من اليورانيوم المثرى تجاوز 300 كغم من سادس فلوريد اليورانيوم UF6 المثرى بنسبة تصل الى 3.67% من اليورانيوم -235 .وفي عام 2020م تحققت الوكالة من انه بالإستناد الى خطة العمل الشاملة المشتركة و مقررات اللجنة المشتركة بلغ مخزون ايران الاجمالي من اليورانيوم المثرى والذي يتألف من اليورانيوم المثرى المنتج في محطة اثراء الوقود ومحطة اثراء الوقود التجريبية ومحطة فوردو لإثراء الوقود 1020,9 كغم (648.6)كغم منذ التقرير الفصلي السابق 2019

اما فيما يخص تدابير الشفافية فقد واصلت ايران السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية باستخدام اجهزة رصد الإثراء الكترونياً والأختام الالكترونية التي تنقل الى مفتشي الوكالة حالتها داخل المواقع النووية وواصلت تسهيل عملية الجمع الآلي لتسجيلات عمليات القياس التي تقوم بها الوكالة والمسجلة باستخدام اجهزة قياس مركبة .كما تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التحقق من عدم تحريف المواد النووية المعلنة في المرافق النووية والاماكن الواقعة خارج المرافق التي تستخدم فيها عادةً مواد نووية والتي اعلنت عنها ايران بموجب اتفاق الضمانات الخاص بها وعمليات التقييم جارية بشأن عدم وجود مواد وانشطة نووية غير معلنة بالنسبة لإيران .

تأسيساً على تحليل تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما سبق نجد التالي :-

- ان ايران لم إيران لم تعمل على تفكيك برنامجها النووي فضلاً عن أنها لم تعمل على غلق اي منشأة من منشآتها النووية كما انها لم تقم بإتلاف اي من اجهزة الطرد المركزي واجهزة التخصيب

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

ولكنها قامت بوقف عملها بخصوص البرنامج النووي وبحسب ما منصوص عليه في بنود الاتفاق النووي لمدة 10-15 سنة

- من ناحية اجهزة الطرد البالغ عددها 20 ألف جهاز طرد مركزي فإيران ستقوم باستخدام 5060 جهاز طرد مركزي وتعمل على تخزين 13.500 جهاز طرد مركزي بالإمكان استخدامها بعد مضي 10 سنوات.

- بحسب الاتفاق عند التحقق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التزام ايران ببنود الاتفاق والإيفاء بذلك سيتم رفع العقوبات عن ايران فيما يخص النفط والعقوبات المصرفية وعقوبات التصدير لاسيما قطاع الطيران مما ينتج عنه حصول ايران على 100 مليار دولار من الأموال المجمدة

-بحلول عام 2020 سيتم رفع الحظر عن التسلح المفروض على ايران من قبل الامم المتحدة وفي عام 2023 كحد أقصى سيتم رفع الحظر على الصواريخ البالستية إذا أقرت الوكالة بأن كل أنشطة إيران نووية ويتم رفع العقوبات عن الحرس الثوري ومؤسساته وأفراده.

-كما سيتم تطوير برنامج إيران النووي ومساعدة ايران على إنجاز ذلك في بعض الجوانب من حيث التعاون العلمي والتكنولوجي.

وهناك مسألة لابد من الإشارة اليها وهي ان ايران في كانون الثاني 2020 ، أعلنت أنها لن تلتزم بعد الآن بأي من التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015. وجاء الإعلان بعد الانسحاب الكامل من الاتفاق ، حيث أكدت إيران أنها ستواصل تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. في 14 كانون الثاني 2020 ، أحالت مجموعة (المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا) الأمر إلى اللجنة المشتركة لآلية حل النزاعات التابعة لخطة العمل المشتركة الشاملة.مما اضعف من موقف الولايات المتحدة الأمريكية.وجعل ايران تحصل على تعاون دولي بإنها تطبق شروط الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

المطلب الثالث :- الانعكاسات الدولية للاتفاق النووي الايراني

سنحلل في أدناه تحليلاً جغرافياً سياسياً الاتفاق النووي وانعكاساته وهو كالآتي:-

أولاً:-انعكاسات الاتفاق على العلاقات الإيرانية – الأمريكية

تنعكس طبيعة العلاقات الإيرانية - الأمريكية على جيواستراتيجية منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، فالعلاقات الإيرانية – الأمريكية تباينت ما بين شد وجذب منذ قيام الثورة الإسلامية في ايران عام 1979م فكان لها تأثيرات واضحة على السياسة الخارجية لكلا الدولتين تجاه الأخرى مما جعل مسألة ديمومة او هبوط منطقة الخليج العربي ترتبط بمستقبل العلاقات الخارجية لهاتين الدولتين، كما ان طبيعة البرنامج النووي الايراني جعل ايران في تصادم مباشر مع الولايات المتحدة الامريكية،الأمر الذي عمق فجوة الخلاف بينهما؛نتيجة لعدم التزامها ببنود اتفاقية منع انتشار الاسلحة بخصوص تطوير برنامجها النووي والاكتفاء ببرنامج بحثي نووي صغير ،فضلاً عن عدم التزامها ببنود الاتفاق النووي المبرم في عام 2015 فيما يخص صنع الصواريخ البالستية والذي ترتبت على اثره فرض عقوبات اقتصادية شديدة على ايران والقطيعة في العلاقات بين الدولتين .

ويمكن تقسيم سير العلاقات الإيرانية – الأمريكية على ثلاث مراحل:- [28]

المرحلة الأولى:- تبدأ هذه المرحلة منذ نهاية القرن الثامن عشر ولم تحمل هذه الفترة تطورات مهمة في العلاقات بين الدولتين ،الا انه في عام 1941م تم عقد اتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية خلال فترة حكم الشاه محمد رضا البهلوي .

المرحلة الثانية:- امتدت هذه الفترة من الحرب العالمية الثانية وحتى قيام الثورة الاسلامية في ايران 1979م وبصعود الولايات المتحدة الأمريكية كقطب من اقطاب السيادة العالمية بدأ التدخل الامريكي في الشؤون الايرانية.

المرحلة الثالثة:- تبدأ هذه المرحلة بعد قيام الثورة الاسلامية عام 1979 وحتى الآن وكانت هذه الفترة ذات طابع يتسم بالكراهية بين الدولتين كما تخللتها مواقف وردود تجاه البرنامج النووي والاتفاق النووي. في حين شهدت الفترة من 1980-1988 م فترة الحرب العراقية الايرانية تراجع كبير في العلاقات مع تزايد النقد الايراني للسياسات الامريكية وبعد انتهاء تلك الحرب تم طرح فكرة الحوار الايراني الأمريكي لاسيما بعد تسلم محمد خاتمي الحكم في ايران ،أما بعد 2001م توترت العلاقات بشكل كبير بين الدولتين كما ادى وصول الرئيس احمدي نجاد الى الحكم في عام

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

2005م ممثلاً لتيار المحافظين الى تصاعد ازمة الملف الايراني وحدة الخطابات بين الدولتين مما اجبر ايران على استرتيجيات عدة.[29]

اتبعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة اساليب مختلفة لسياساتها المستخدمة من اجل منع ايران من امتلاك قوة نووية ،إذ اعتمدت إدارة الرئيس الامريكي الأسبق بيل كلينتون على سياسة الإحتواء المزدوج * تجاه ايران والعراق منذ عام 1993م وسن قانون الحظر داماتو *عام 1996م ثم الضغط على أوروبا واليابان والعالم العربي لتقليص تعاونهم مع ايران ،أما سياسة الرئيس الامريكي الاسبق بعد كلنتون جورج بوش الأبن(2001-2009) فقد كانت تعتمد على التهديد المباشر واسلوب الحرب الاستباقية منذ احداث أيلول 2001 وتقسيم العالم لمحورين محور الخير ومحور الشر [30] واعتبار ايران من الدول الراعية للإرهاب ضمن محور الشر وعليه فالخطاب الامريكي إزاء ايران مر بمراحل مفصلية ونمط سياسي مختلف تبعاً للدائرة الحزبية (الجمهوري أو الديمقراطي)، وطبيعة الكاريزما التي تبنى عليها شخصية الرئيس الأمريكي، فخطاب الرئيس بوش الأبن كان ذو طابع عدواني تجاه الملف النووي الايراني ولم يكن يسعى للاكتفاء بتدمير البرنامج الايراني بل تغيير النظام السياسي في ايران.[31]

تنامى دور الخيار الدبلوماسي في السياسة الأمريكية بعد تولي الرئيس الأمريكي السابق باراك اوباما الحكم (2009- 2017) مع عدم الغاء الخيارات الاخرى للتعامل مع خصوم الولايات المتحدة، وأن أدارة الرئيس السابق اوباما اعطت الأولوية للوسيلة الدبلوماسية بالتعامل مع ايران، ويستند هذا الخيار على حصول التقارب والحوار بين الولايات المتحدة الامريكية و ايران وقد اتضحت معالم هذه السياسة الجديدة في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٩ حين أعلن الرئيس السابق اوباما بأنه سيعتمد نهجاً جديداً في التعامل مع ايران وملفها النووي كما انه سيعتمد اسلوب التفاوض المباشر مع ايران بدلا من اسلوب المواجهة والاحتواء الذي كانت(الادارة الامريكية السابقة تتبعه خلال السنوات الثماني الماضية)[32]،كما اعلنت ادارة اوباما استراتيجيات معينة لتصعيد الضغط على ايران منها تشديد العقوبات على شراء ايران البنزين ،وعلى القطاع المصرفي الايراني و تدابير اخرى مثل إيقاف الضمانات الائتمانية للشركات الأوروبية التي تتعامل معها واتباع اوباما سياسة اليد الممدودة تجاه ايران (سياسة مزدوجة) والاستعداد للتفاوض معها وفق صيغة 5+1 بعد ان كان سلفه الرئيس بوش الأبن يشترط تخصيب اليورانيوم ولكن اوباما بفضل هذه السياسة حصل على دعم روسي وصيني أدى الى موافقة مجلس الأمن على اشد مجموعة من العقوبات واشملها ضد ايران واتبعها الاتحاد الاوروبي و دول اخرى بتطبيق نشط لذلك القرار.[33]

ان الرئيس أوباما حاول الجمع بين سياستين هما الضغط والتصعيد ومن ثم سياسة اليد الممدودة او سياسة الباب المفتوح وذلك لعدة أمور منها:-

1- مقتضيات المصلحة الأمريكية في فرض سيطرتها على دول العالم وان على ايران الإنصياع لقرارات الأمم المتحدة بخصوص البرنامج النووي.

2- حاول الرئيس أوباما تغيير أسلوب ادارته تجاه منطقة الشرق الأوسط ولا سيما ايران .

3- يسعى الديمقراطيون للخيارات الدبلوماسية والابتعاد عن الخيارات العسكرية وهذا ما أرادته الإدارة الأمريكية في عهد أوباما.

4- ان وضع الشرق الأوسط وثورات الربيع العربي وبداية تغيير الخريطة الجغرافية السياسية للمنطقة وإعادة ترتيب الفواعل الرئيسة في المنطقة أظهرت نوع من الإزدواجية في طبيعة التعامل مع الجانب الإيراني بحسب طبيعة المرحلة، وفي حقيقة الأمر ان ما اتبعه الرئيس أوباما لم يأتي بنتائج إيجابية بخصوص الاتفاق النووي؛ وذلك لإغفاله فقرة تصنيع الصواريخ الباليستية والتي بقيت معلقة مما جعلها ثغرة استغلها خلفه دونالد ترامب وجعلها تصب في مصلحة الأمن القومي الأمريكي والانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني وهو قراراً صحيحاً نوعاً ما؛ لأنه سيساهم على اقل تقدير في تقييد البرنامج الصاروخي الباليستي الإيراني. وقد تكون هناك جملة من المصالح هي التي دفعت الادارة الأمريكية الجديدة لتغيير خطابها الرسمي تجاه أيران ويمكن تركيز هذه المصالح في عدة ملفات أهمها:- [34]

- الملف الأفغاني تؤثر ايران بشكل كبير في أفغانستان مما يشكل في المنظور الأمريكي عاملا مهماً في تحجيم الدور المتنامي لحركة طالبان.

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

٢- الملف العراقي اذ ترى الادارة الأمريكية أن ايران تؤدي دوراً مهماً في التأثير في الداخل العراقي عبر نفوذها في بعض الاحزاب والقوى السياسية العراقية التي تغلغلت في بنية النظام السياسي العراقي واصبحت ذات تأثير فاعل في اتخاذ قراراته الداخلية والخارجية.

3- ملف الشرق الاوسط: تعتقد الادارة الأمريكية السابقة بأهمية الحوار والتقارب مع ايران لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط .

اعتمدت سياسة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) الخارجية على نقطتين أساسيتين هما:-

1- تصعيد الخطاب الأمريكي ضد الخصوم والمنافسين و فرض عقوبات اقتصادية صارمة،

2- تنبع سياسة ترامب من إيمانه بقدرته التفاوضية من خلال الضغط على القادة المنافسين والخصوم والحصول على تنازلات خلال القمم الثنائية ؛ ولذلك نجد أن الاستراتيجية الأمريكية للتعامل مع إيران في عهد ترامب تقوم على عدة مرتكزات أبرزها حشد وتعبئة القوى الإقليمية والدولية المعادية للسلوك الإيراني ضد إيران، و تقويض الاتفاق النووي واستعادة برنامج العقوبات الاقتصادية على إيران،فضلاً عن تشكيل التحالفات العسكرية والسياسية لتحجيم النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط. أما إيران فقد تبنت استراتيجية ذكية لتحصين الاتفاق النووي وحماية المكتسبات التي حققها المشروع الإيراني في الخارج ومواجهة التهديدات الأمريكية من خلال الاعتماد على مسارين متوازيين هما تكثيف العلاقات لتعزيز دورها كشريك دولي، لاسيما مع الدول المؤثرة في النظام الدولي وتحديداً أعضاء الترويكا الأوروبية الشركاء في الاتفاق (المملكة المتحدة، ألمانيا وفرنسا) بجانب روسيا والصين وبقية دول الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تكثيف النشاط الإقليمي من أجل امتلاك النفوذ في المنطقة ،و في مقابل استراتيجية التهديد والردع التي تستخدمها الولايات المتحدة ضد إيران، فإن استراتيجية التفاوض بين الطرفين ما زالت حاضرة ، كما أعلن ترامب أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى تغيير النظام في إيران بل تريد إزالة الأسلحة النووية.[35]

تتحرك السياسة النووية الإيرانية في إطار مجموعة من الدوافع والاعتبارات، بعضها معلن والبعض الآخر غير معلن، يمكن ايجازها بالآتي :-

1- الدوافع السياسية والاستراتيجية:-

يرتبط الأمن الطاقوي بالعلاقات السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار ان ايران تسعى وتطمح لتطوير مشاريعها النووية والوصول لتصنيع قنبلة نووية واحداث تقارب في موازين السياسة مع اسرائيل واحكام السيطرة على امن الخليج.[36] فضلاً عن افتقار ايران الى الأمن الاقليمي على اعتبار انها ترتبط بعلاقات جوار جغرافي متوترة مما يحتم عليها الظهور بمظهر القوة فهي ترتبط بعلاقات متوترة مع دول الخليج العربي ومع دول بحر قزوين كما ان علاقاتها مع تركيا وافغانستان تتأرجح بين التوتر والحدة في المواقف تجاه القضايا الاقليمية والدولية،أما بخصوص علاقة ايران بإسرائيل فهي علاقة متوترة وسيئة جداً فإيران تحاول الاستفادة من المخزون النفطي في المناطق المحيطة بها بما ينسجم مع طموحاتها واستراتيجيتها الخارجية التي تتبعها في علاقاتها الاقليمية والدولية.[37]

كما ان لإيران دور في الحرب ضد نظام طالبان وتنظيم القاعدة في افغانستان بعد احداث 11 أيلول 2001 م ومعاداتها لتنظيم القاعدة ونظام طالبان؛ وذلك بسبب التمييز الطائفي* وقد اتخذت الولايات المتحدة الامريكية من ذلك العداء والكراهية لعمل تعاون وتحالف امريكي ايراني ضد الارهاب.[38]

كما ان مجاورة ايران لدول الخليج العربي وبحسب ما تمتلكه من قدرات وامكانيات وقوة مواردها البشرية تفوق قدرات دول الخليج العربي زاد من طموحها ان رغبة إيران في الوصول الى مكانة رائدة على الساحة الإقليمية وتحقيق ذلك من خلال تبني برنامج نووي لحماية هذا الدور الإقليمي ،كما ان التغيرات على الساحة السياسية بعد ثورات الربيع العربي ساهمت في تعزيز موقع وقدرات ايران .[39]

ومن الناحية الاستراتيجية على صعيد منطقة شمال غرب آسيا فإيران تنطلق من مبدأ ان دورها الاقليمي مرتبط بسيادة جمهوريات آسيا الوسطى فإيران تحظى بمكانة متميزة في آسيا الوسطى لإعتبارات دينية و حضارية فضلاً عن الاستفادة من العوامل الضاغطة للجغرافية السياسية الايرانية خريطة (2) ،إذ تعد ايران حلقة وصل بين الشرق الأوسط و جنوب غرب آسيا ووسطها وهذا بدوره يحقق لها مصالح عدة تتمثل بـ:-[40]

- الحيلولة دون احياء الامبراطورية الروسية.

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

- احتواء الصراعات العرقية المتنامية في المنطقة.
- التبادل الاقتصادي مع تلك الدول.
- تطبيق النموذج السياسي الايراني في تلك المناطق.
- تكوين كتلة اقليمية قوية في وسط العالم الاسلامي بحيث تكون ايران في القلب وهذه الكتلة تشمل الهضبة الايرانية و آسيا الوسطى والخليج العربي.

2- الدوافع العسكرية:

تبنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية طوق النار* ضد ايران من خلال احكام سيطرتها العسكرية على المحيط الجغرافي لإيران و اقامة قاعدة عسكرية لها في أذربيجان، فضلاً عن تواجدها على مقربة من حدود ايران الغربية والجنوبية في العراق وحدودها الشرقية في افغانستان كذلك تواجدها العسكري في قاعدة انجرليك في تركيا وفي الخليج العربي، مما شكل حصاراً كالطوق على ايران يهدد أمنها في الحاضر والمستقبل منبثقاً من فكرة عزل ايران عن محيطها الإقليمي ومن ثم استهدافها عسكرياً وما يترتب على ذلك من خطورة التعامل مع الأمن القومي الإيراني بسبب الحدود البرية والبحرية فضلاً عن احاطتها بدول نووية كروسيا في الشمال والباكستان والهند والصين في الجنوب الشرقي واسرائيل في الجنوب الغربي بمسافة لا تتعدى1200كم^2،كما تعمق في العقل الاستراتيجي والعسكري الإيراني فكرة تتعلق بأهمية امتلاك تكنولوجيا نووية متقدمة، تنتج أو تمكن من انتاج السلاح النووي، ليكون ذلك كفيلا بردع الأعداء،وتكريس وضع إيران كإحدى القوى المهمة في المنطقة.[41]

ثالثاً:- الدوافع الاقتصادية:

ان التأكيد المستمر لإيران بسلمية برنامجها النووي للطاقة الذرية على اعتبار انها تعمل على بناء منشآت نووية سوف تعمل على تأمين ٢٠ ٪ من الطاقة الكهربائية بواسطة إعداد المفاعل النووي وذلك لتخفيض استهلاك الغاز والنفط، لا سيما ان الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الاقتصادية التي تعمل على تسيير اقتصادها بوتيرة تصل الى 5% سنوياً من اجل تقليل الاعتماد على مواردها من النفط والغاز الطبيعي والعمل على زيادة الصادرات النفطية وضمان الحصول على عائدات العملة الصعبة بما يدعم الاقتصاد الايراني في ضوء الطاقة والاستعاضة عن النفط على اعتبار كونه معرض للنضوب.[42]

وفيما يتعلق بالموقف الأمريكي تجاه ايران في عهد الرئيس دونالد ترامب (من 2017-2021) (وهو مدار البحث) فقد تدرجت إجراءات إدارة ترامب، إزاء إيران بالخطوات الآتية:-

أ:- الانسحاب من الاتفاق النووي:-

أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب في 16 كانون الأول 2017 عن استراتيجية الأمن القومي * لإدارته وجاء فيها أن إيران استفادت من النزاعات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وانعدام الاستقرار فيها حتى توسع نفوذها لتهدد الدول المجاورة لها، وقد حدث ذلك إثر ظهور تنظيم اللادولة الإسلامية (داعش) في سوريا والعراق واستغلال الفراغ الذي أحدثته إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما وتجلى ذلك أيضًا في دعم أنظمة مارقة* Rogue systems تهدد الولايات المتحدة وحلفاؤها ولمعاقبة إيران ومنعها من امتلاك سلاح نووي، فرضت على قوات الحرس الثوري الإيراني عقوبات بسبب دعمها للإرهاب ورفضت التصديق على صفقة إيران أمام الكونغرس.[43]

كما أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب في 8 / أيار 2018 انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من الاتفاق النووي* المبرم مع إيران في 2015م وإعادة فرض عقوبات اقتصادية عليها بذريعة "ان الاتفاق معيب في جوهره" وانه لا يمكن منع تصنيع قنبلة نووية بموجب الاتفاق الحالي كون الاتفاق لم يحقق الهدف المطلوب المتمثل بمنع ايران من وقف نشاطها النووي وتقييدها في هذا المجال ولا سيما برنامج الصواريخ البالستية.[44] ولذلك تم انهاء الاتفاق النووي من قبل الرئيس الامريكي دونالد ترامب من جانب واحد دون موافقة الكونغرس الامريكي،إذ قام بالانسحاب من الاتفاقيات الدولية:الإطار القانوني،اتفاقية باريس واتفاقية إيران النووية*وفي ضوء الاتفاق النووي الإيراني المعروف رسميًا باسم خطة العمل الشاملة المشتركة الذي تم التوقيع عليه في تموز2015 ودخوله حيز التنفيذ في كانون الثاني من 2016م وقد تم خلاله فرض قيود على برنامج إيران للتخصيب النووي المدني من قبل مجموعة 5+1 لمدة عامين وقد اعربت الولايات المتحدة عن نيتها التراجع عن هذا الاتفاق بحيث إذا كانت إيران ستسارع نحو إنتاج ما يكفي من المواد الانشطارية للسلاح - وهو مؤشر يعرف باسم "وقت الاختراق" - سيستغرق ذلك عامًا على الأقل وفي مقابل هذه القيود المفروضة على برنامج إيران النووي وفتح باب

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

الوصول إلى المفتشين الدوليين التزم الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة برفع العقوبات، في حين أن الولايات المتحدة علقت فقط العقوبات النووية القائمة ، فقد تعهدت في خطة العمل الشاملة المشتركة بإزالة كيانات محددة من قوائم العقوبات والسعي إلى تشريع قانون لإلغاء العقوبات المعلقة في غضون ثماني سنوات طالما خلصت الوكالة إلى أن الأنشطة النووية الإيرانية لا تزال سلمية بطبيعتها.[45]

ب- إعادة فرض العقوبات الاقتصادية:

استناداً الى بيان وزارة المالية الامريكية في آيار 2018* تكون الفترة الانتقالية التي منحتها ادارة ترامب للشركات العالمية لتصفية تعاملاتها مع ايران قد دخلت حيز التنفيذ في 6 آب 2018م باعتبارها المرحلة الأولى من العقوبات التي تضمنت منع الحكومة الايرانية من التعامل بالدولار في معاملاتها التجارية الدولية ،كما تشمل العقوبات التجارة بالذهب والمعادن النفيسة بيعاً و شراءاً،وتحظر العقوبات الجديدة التوريد والنقل للمعادن الخام أو شبه المصنعة كالألمنيوم والصلب وكذلك الفحم وبرامج الكمبيوتر المرتبطة بالصناعة وتشمل العقوبات قطاعي السيارات و الطيران التجاري ،أما المرحلة الثانية فتتعلق بقطاع الطاقة والبنك المركزي و شركات الشحن و بناء السفن فضلاً عن خدمات التأمين والقطاع المالي ،كما نصحت الولايات المتحدة دولاً حليفة لها مثل الهند ببدء تخفيض مشترياتهم من النفط الايراني لغرض ايصالها الى الصفر في الرابع من تشرين الثاني 2018م بهدف حرمان ايران من مصدرها الرئيس للدخل والعملات الاجنبية.[46]

ج- خطة (مايك بومبيو) ومجموعة العمل الإيرانية:

شكَّل وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية(مايك بومبيو) بتاريخ(16 /آب 2018)، مجموعة عمل أطلق عليها مجموعة العمل الإيرانية بهدف تنفيذ الاستراتيجية الأميركية ازاء إيران و تم تحديد (12) شرطاً* يتوجب على إيران تنفيذها بهدف تجنب العقوبات الأشد في التاريخ، وخلافًا للتقاليد المألوفة،(وبحسب خطاب وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو).[47]

وتمثلت استراتيجية فرض العقوبات بالآتي:-

1- إمكانية التأثير على سوق النفط وخفض الصادرات الإيرانية

تتمتع الولايات المتحدة بتأثير كبير على سوق النفط، على اعتبار انها المنتج الثاني عالَميًّا، ومستقبلاً ستكون المنتج الأول بمعدل 12 مليون برميل يومياً متخطية روسيا التي يبلغ معدل إنتاجها 11.6 مليون برميل. ولأن النفط يمثل المصدر الرئيسي للدخل القومي في إيران كانت صادرات إيران 2.7 مليون برميل يومياً قبل توقيع العقوبات، وأصبحت بعد الرابع من تشرين الثاني 2019 حوالي 1.1 مليون برميل في اليوم، فقد صممت الولايات المتَّحدة عقوباتها لحرمان إيران من عوائد هذا المورد الحيوي.[48]

2- القدرة على حظر التعاملات المالية الواقعة ضمن نطاق العقوبات

فرض عقوبات على (جمعية الاتصالات المالية العالَمية من المصارف) وهي المؤسسة الرئيسية المستخدمة لتحويل الأموال من المصارف في جميع أنحاء العالَم (SWIFT) والتأكد من انها تفصل فوراً أي بنوك إيرانية متورطة في معاملات غير مشروعة، إذ تتمتع المصارف الإيرانية بسجل من إساءة استخدام قناة (SWIFT) للتهرب من العقوبات، وعليه يتوجب على الولايات المتحدة أن تستخدم صلاحياتها لوضع أعضاء مجلس إدارة وكبار مسؤولي البنك المركزي الأوروبيّ وبنك الاستثمار الأوروبيّ والبنوك المركزية الوطنية ضمن قائمة الجزاءات الأمريكية. ومعاقبة أي بنك أو شركة غير إيرانية تساعد مصرفاً إيرانيًا على الانخراط في مثل هذا السلوك السيئ .[49]

3- العلاقة الاستراتيجية مع الحلفاء الإقليميين

تسعى الولايات المتحدة مع حلفائها الاستراتيجيين الى تعديل سلوك النظام الايراني ولا سيما مع الدول العربية من خلال ما يعرف بالناتو العربي* او ما يعرف بتحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي ويضم الناتو العربي 9 أعضاء، وهم: الولايات المتحدة، دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، البحرين، سلطنة عمان، الكويت، قطر) فضلاً عن مصر والأردن ويهدف الناتو الى تعزيز التعاون العسكري بن الدول الأعضاء لبناء درع قوي وصلب ضد التهديدات التي تواجه الخليج العربي، وفي مقدمتها التهديدات الإيرانية، وتصاعد موجات الإرهاب في المنطقة بمعنى خلق حالة توازن قوى، و توجهات التحالف تكمن في تدشين درع دفاع جوي من أنظمة الدفاع الجوي يكون بمثابة حامية الدول المشاركة في التحالف

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

من الصواريخ الباليستية الإيرانية على نحو يفقد القدرات الإيرانية الصاروخية فعاليتها الاستراتيجية والعسكرية الى حد كبير،على أن يكون عملياً ضمن منظومة حصار ايران وتحجيم إيران وتحجيم نفوذها الاقليمي مما يفقدها القدرة على التصعيد عسكرياً.[50]

نستنتج مما سبق ان الادارة الامريكية في عهد الرئيس الامريكي السابق باراك اوباما اعتمدت الطرق السلمية في تعاملها مع ملف الشرق الأوسط وانتهاج الدبلوماسية في حل المشاكل وفيما يخص تطوير ايران للبرنامج النووي فقد حاولت الادارة الامريكية الركون الى الحل السلمي وطاولة المفاوضات وعدم اللجوء الى الخيار العسكري مع انها اشارت الى ان الحل العسكري وارد في حالة عدم توضيح ايران موقفها النووي للوكالة الدولة للطاقة الذرية وبحسب خطة العمل الشاملة المشتركة والتي تقود مفاوضاتها دول 5+1 ،كما اعتبر الرئيس الامريكي باراك اوباما ابرام الاتفاق النووي في تموز 2015م مع ايران نصراً قد حققه قبل انتهاء مدته الرئاسية فضلاً عن كونه قد حقق الاستقرار في المنطقة وبأقل الخسائر الممكنة التي من الممكن ان تلحق بالولايات المتحدة الامريكية،في حين نجد العكس في موقف الادارة الامريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب في تبنيها البرنامج النووي الايراني وخياراته فيما يخص رفع العقوبات واعادة فرضها بعد الانسحاب الامريكي والزام ايران ان تقدم للوكالة الدولية تقريراً بشأن أنشطتها العسكرية بالشكل الذي يتم التحقق منه كما أن عليها ان توقف تخصيب اليورانيوم وتغلق مفاعلها للماء الثقيل والنقطة المحورية في الاتفاق النووي هو وقف انتاج الصواريخ البالستية والصواريخ التي تحمل رؤوس نووية ، كما احتوت البنود بأن على ايران اطلاق سراح مواطني الولايات المتحدة المحتجزين لدى ايران و وقف دعم المليشيات الإرهابية في لبنان وسوريا والعراق واليمن كحزب الله وحركة حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي والمليشيات الحوثية وايقاف دعم حركة طالبان و فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني. كما عملت إيران على استغلال الاتفاق النووي الذي تم توقيعه في عام 2015 لتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى ساحة حروب وصراعات، واستخدمت الأموال التي حصلت عليها بفضل الاتفاق لتوسيع نفوذها وتمويل أنشطتها الإرهابية وتقديم الدعم لحزب الله والحوثيين والميليشيات الأخرى في العراق.

ثانياً:- انعكاسات الإتفاق على علاقات ايران مع الإتحاد الأوربي

شهدت العلاقات الإيرانية – الأوربية مرحلة جديدة بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، ولاسيما مع فرنسا من خلال الدعم العسكري والتسليحي للعراق من قبل فرنسا.

أما بالنسبة لألمانيا هي الأخرى فقد شهدت علاقاتها مع إيران بعض التوتر وبخاصة في مطلع التسعينيات، ومع هذه التوترات إلا أن الدول الأوربية حاولت الإبقاء على الاتصال مع الحكومة الإيرانية وإتباع طريق الحوار معها مما يضمن مصالحها ،لاسيما وأن الجمهورية الإسلامية تحتل المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة للنفط في العالم واحتياطات هائلة من الغاز الطبيعي ، فضلاً عن كونها تلبي نحو١١% من حاجة السوق الأوربية من النفط، وبعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية اتجه النظام الإيراني نحو إعادة رسم سياسته الخارجية في تبني سياسة أكثر اعتدالاً،الا ان العلاقات الأوربية –الإيرانية تأزمت بعد فتوى الإمام الخميني التي أصدرها في عام ١٩٨٩م بخصوص سلمان رشدي*

تحسنت العلاقات الإيرانية الأوربية وخاصة في عهد الرئيس هاشمي رافسنجاني بسبب المتغيرات الإقليمية والدولية ، ولاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١ م وسيادة القطب الواحد من خلال الولايات المتحدة مما حتم على الدول الأوربية أن توطد علاقاتها مع إيران والاستفادة من موقعها الجغرافي وثقلها السياسي والاقتصادي ، أما على المستوى التنفيذي فقد كانت ألمانيا أكثر الدول الأوربية اهتماماً بهذا الحوار مع ايران لتشجيع العناصر المعتدلة والعملية في الحكومة الإيرانية، وكان موقف بريطانيا انتقادياً على نحو كبير ، ولكنها مع ذلك تقدر الموقف الجماعي للاتحاد الأوربي.[51]

وعلى الرغم من ان وضع العلاقات الإيرانية الأوربية كان إيجابياً لم يخلو من الصعوبات وسوء الفهم، ولكن إعطاء العامل الاقتصادي دوراً مهماً، جعل من قضية أمن الخليج العربي لدى الاتحاد الأوربي قضية ثانوية بالنسبة لأمنها بالمقارنة مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية،أما الرؤية الأوربية فتؤكد أن أمن الخليج العربي هو مسؤولية كل دولة من الدول،في حين تجعل الولايات المتحدة من هذه المسألة في مقدمة أولوياتها وانطلاقاً من هذا النهج ،فقد تنامت العلاقات الإيرانية الأوربية بشكل واضح في عقد التسعينيات رغم أتباع الولايات المتحدة سياسة الاحتواء

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

المزدوج عام 1993م .فقد ارتفعت العلاقات الاقتصادية مع إيران لاسيما بعد إصدار الكونغرس الأمريكي قانون داماتو عام 1995م فضلاً عن الواقع الاقتصادي مما ساهم في توجه أوربا نحو إيران لاسيما في المجال العسكري تحديداً ، اذ تحظى عملية التسلح بأهمية كبيرة لدى صانع القرار السياسي سواء كان في البلدان المتقدمة أم كان في البلدان النامية.وقد أسهمت دول الاتحاد الأوربي الى جانب الولايات المتحدة في بناء ترسانة الشاه العسكرية.[52]

كما شهدت العلاقات الإيرانية الأوربية منذ بداية التسعينات تطوراً ملموساً مع دول الاتحاد الأوربي عامة، ومع فرنسا وألمانيا وإيطاليا خاصة ،و على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية بشكل أقل،على الرغم من الضغوط الأمريكية التي مورست على هذه الدول للحد من علاقاتها مع إيران .

لم تشكل الطموحات النووية الايرانية محل اهتمام للأوربيين حتى آب 2002م عندما تم الكشف عن موقعين سابقين لبرامج نووية ايرانية لتخصيب اليورانيوم تحت الأرض بالقرب من مدينتي آراك و ناتانز ،اذ ان الاوربيون كانوا ينظرون الى النوايا الايرانية فيما يخص البرنامج النووي نظرة واقعية اكثر من الولايات المتحدة الامريكية وعلى الرغم من انهم لا يزعمون بأن ايران ليس لديها برنامج نووي معد للتنفيذ ولكنهم يقرون في الوقت نفسه بأن نتائج تحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية غير كافية لجعل مثل هذه الادعاءات حججاً تدين ايران وانه لا يوجد هناك دليل ملموس وواقعي على ان وجود برنامجاً عسكرياً معداً تحت ستار القدرات الانتاجية للمواد القابلة للانشطار لغرض تطوير وانتاج القنابل النووية وقد استفادت الدول الاوربية وهي دول الترويكا من هذه الأزمة من خلال عناصر مهمة منها متانة العلاقات التجارية بينها وبين ايران فالاتحاد الاوربي يعد واحداً من اهم الشركاء التجاريين لايران، كما ان صيغة الازمة ذاتها اتاحت لدول الاتحاد ان تقوم بدور مميز يصعب على اي طرف دولي آخر القيام به ولم يكن الدور الاوربي هنا مجرد وسيط وانما كان طرفاً مستقلاً قادراً على القيام بمبادرات وتحركات مستقلة نابعة من تقييمها الخاص للأزمة و سبل تسويتها.[53] إذ ترفض الترويكا الاوربية قيام ايران بامتلاك السلاح النووي فضلاً عن ان موقفها يتفق مع الموقف الامريكي فيما يخص امتلاك ايران السلاح النووي، لاسيما بعد التقرير الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة النووية في ٨ تشرين الثاني ٢٠١١ الذي اكدت فيه بان ايران مستمرة في برنامجها النووي،إذ اثار التقرير مجدداً المخاوف الاوروبية مما ادى الى استصدار حزمة من العقوبات و في مقدمتها تجميد التعامل مع البنك المركزي الايراني، وعدم استيراد النفط الايراني الامر الذي دفع الحكومة الايرانية الى الاعلان بان الضغوط الغربية ستدفعها الى غلق مضيق هرمز ومنع ناقلات النفط المرور من خلاله وتزامن ذلك مع هجوم شنه متظاهرون على السفارة البريطانية في طهران عام 2011م تسبب في تصعيد توتر العلاقات البريطانية الايرانية.[54]

وقد ابرم الاتحاد الأوروبي في عام 2012م اتفاقاً مبدئياً لمنع جزء من التعاملات المالية مع البنك المركزي الايراني ،واعقبه اتفاق دول الاتحاد على فرض حظر تدريجي لأول مرة على ايران ومعاقبة مصرفها المركزي سعياً لوقف تمويل برنامج ايران النووي ،وعند وصول الرئيس روحاني للسلطة توالت ردود الفعل الاوروبية ،اذ اعربت المانيا عن املها ان تقوم ايران بدور فاعل في المنطقة ،كما اكدت بريطانيا على ضرورة تسوية الخلاف على البرنامج النووي ،في حين اكدت فرنسا على الاستعداد على التعاون حول الملف النووي وتدخل ايران في سوريا.[55]

ثالثاً:- انعكاسات الإتفاق على العلاقات الإيرانية – الروسية

اتسمت العلاقات الإيرانية – الروسية تاريخياً بعلاقات حسنة امتدت بين التفاهم والتعاون كما كانت هناك علاقات تنافس وصراع متبادل يمكن تناولها على فترات :-[56]

الفترة الأولى:-

حدثت اربعة تطورات شرق أوسطية في عام 1979م هي:-

1- سقوط نظام الشاه في ايران وقيام نظام الجمهورية الإسلامية عام 1979م

2- التدخل العسكري السوفيتي في افغانستان عام 1979م

3- توقيع مصر على معاهدة السلام مع اسرائيل في عام 1979م

4- اندلاع الحرب الإيرانية- العراقية عام 1980م

وخلال هذه الفترة شهدت العلاقات الإيرانية –الروسية تطورات ومراحل تناوبت بين التعاون والصراع والتنافس .

الفترة الثانية :-

في عام 1991م اتسمت بالاحداث التالية:-

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

1-اندلاع حرب الخليج الثانية التي من خلالها
تم تحرير الكويت من الغزو العراقي عام 1991م وفرض هذا التدخل تغيرات ذات أهمية كبيرة في انماط العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة مما نتج عنه تحولات جذرية من ناحية الأمن الإقليمي الخليجي .

2- سقوط الإتحاد السوفيتي وتفكك حلف وارسو في عام 1991م الذي مهد الطريق لإنهيار النظام الدولي ذو الثنائية القطبية وبروز النظام الدولي احادي القطبية الذي تترأسه الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاس هذه الأحداث على روسيا وتولي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الحكم في فترته الرئاسية الأولى (2000-2008).

ساهمت مجموعة من العوامل في التقارب الذي وصل إلى حد التعاون الإستراتيجي بين روسيا وإيران، وأهم تلك العوامل:-[57]

أولاً:-التحول في التوجهات السياسية الروسية نحو البراجماتية:
كانت الاعتبارات الإيديولوجية هي الحاكمة لعلاقات روسيا وسياستها الخارجية ،فقامت السياسة الروسية في إطار الاتحاد السوفييتي على مساندة حركات التحرر الوطني والحركات الثورية ثم النظم الراديكالية المتولدة عن هذه الحركات، وكذلك تأييدها ودعمها الأحزاب الشيوعية، سواء أكانت في الحكم أم في المعارضة، الأمر الذي أعاق تطوير علاقات الاتحاد السوفييتي مع عدد من الدول ذات النظم التقليدية، ومنها إيران.

ثانياً :مرتكزات التعاون بين ايران و روسيا
توجد العديد من الأهداف والمرتكزات التي دفعت لتعزيز التعاون بين ايران و روسيا على الصعيدين الإقليمي والدولي ومنها الإقتصادية والأمنية،إذ تتمثل الاحداث الاقتصادية بالعوائد المتحققة من ايران من صفقة المفاعل النووي لـ (بوشهر) والتي تبلغ قيمتها نحو مليار دولار، فضلاً عن كون إيران سوقاً مهمة لاستيراد الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية.

أما فيما يخص الاعتبارات الأمنية فهي تعد من المرتكزات الهامة للتعاون الاستراتيجي الإيراني الروسي، وذلك لما تهدف اليه هذه الاعتبارات من منع تنامي ظاهرة الإرهاب في آسيا الوسطى وتطويق الصراعات في منطقة القوقاز وكبح جماح النفوذ الأمريكي في المنطقة المتمثل بحلف الناتو من خلال دعوة ايران للإنضمام الى منظمة شنغهاي التي شكلتها الصين مع روسيا و دول اخرى وسط آسيا .

إن تطوير العلاقات الإيرانية الروسية لا يمكن التنبؤ به على الإطلاق.وعلى الرغم من أن روسيا تفتقر إلى خطة عمل موحدة أو تصور واضح للأولويات العليا فيما يتعلق بالجمهورية الإسلامية إلا أن لديها مصالح وطنية واضحة في إيران ، وتقوم سياستها الخارجية عليها.فمن غير المرجح أن تنجح مواجهة روسيا من أجل تغيير موقف يقوم على هذه المصالح. وعلى النقيض من ذلك فإن التعاون والحوار والتقييم الدقيق للمكان الذي تتقاطع فيه المصالح الغربية مع روسيا يمكن ان يحقق نتائج إيجابية.

فيما يلي أهم محددات سياسة روسيا الخارجية تجاه إيران:-[58]
1- الأولوية المعطاة للعلاقات الروسية الأمريكية
2- قضايا الأمن القومي الروسي
3- وجود إيران في المناطق التي تعدها روسيا تقليديًا مجالاتها ذات الأهمية الاستراتيجية والتاريخية (مثل آسيا الوسطى ، منطقة ما وراء القوقاز ، ومنطقة بحر قزوين)
4- الانتشار النووي - المصالح الاقتصادية للنخبة الروسية.

في ضوء ما سبق فالعلاقة بين ايران وروسيا هي علاقة مصالح متداخلة فتدخل ايران في سوريا وزجها من قبل روسيا للتدخل معها في الوضع السوري بوصفها تمتلك المقومات العسكرية مما يجعلها متكاملة مع روسيا وفي الوقت ذاته ظهور قوى منافسة كالولايات المتحدة وتركيا واسرائيل

اما بخصوص الموقف الروسي تجاه الاتفاق النووي الايراني فهناك وجهتي نظر مختلفتين الاولى كانت روسيا تخشى من توقيع الاتفاق لأن ايران ستصبح بموجب الاتفاق قوة عسكرية نووية ومن المحتمل ان تكون حليفة للعرب والولايات المتحدة وهذا ما يشكل خطراً على امنها القومي ،أما الوجهة الثانية فهي ترى بأن روسيا لم تكن قلقة من الاتفاق النووي وهذا ما صرح به المسؤولون الروس،وبحكم العلاقات التاريخية والجوار الجغرافي وتشابه التحديات والتوجهات فهناك اعتقاد بأن الاتفاق سيعزز العلاقات بين ايران و روسيا من خلال استفادة ايران من عائدات النفط للاستثمار في مجال الطاقة النووية وتعد روسيا شريكاً تجارياً رئيساً فضلاً عن ان ايران تعتمد على روسيا في المجال العسكري على اعتبار انها شريك مهم بعد الصين في هذا المجال

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

.وعليه فالعلاقات بين ايران و روسيا تعززت بعد الاتفاق النووي بحكم الخيارات التي تصب لصالح روسيا.[59]

ان لتطورات الوضع السوري ومحاولة الولايات المتحدة فرض وجودها الاتفاق مع روسيا من خلال ايجاد التفاهم والتهدئة في الجنوب السوري ورغبتها في تفكيك العلاقة بين ايران وروسيا مما ينعكس ذلك على صنع القرار السياسي الإيراني من ناحية وجود الحلفاء الجدد لروسيا وتراجع العمليات العسكرية في سوريا وارتباطها بالعلاقات الروسية الأمريكية من ناحية الهبوط والصعود والتحسن فيها.

رابعاً:- الإنعكاسات على العلاقات الإيرانية – الصينية

ترتبط إيران والصين بعلاقات وثيقة ولكنها معقدة، إذ تتشابهان في نواح كثيرة، فهما تتمتعان بتراث حضاري عريق وتعود العلاقات بينهما الى قرون، فقد كانت لديهما علاقات خاصة مع بعضهما البعض منذ الأزل، مما يعمق الروابط السياسية والثقافية، فإيران تعد قوة طبيعية في الشرق الأوسط، مما أذكى احساس إيران بالسلطة الذي يعتمد في تشكيله على الدور التاريخي لها فضلاً عن حجمها وعدد سكانها الكبير ين ومهمتها الثورية المتمثلة في تخليص المنطقة من الإمبريالية الغربية وخاصة الأمريكية على حد سواء من قبل القوى الغربية في القرنين التاسع عشر والعشرين.[60]

تعد إيران و الصين شريكان في عوالم ما بعد الإمبريالية في الحضارة والقوة ،إذ يعد كل منهما الآخر نظيرًا وشريكًا في تصميمهما المتبادل على بناء آسيا بعد الغرب الذي يهيمن عليه الغرب.

كانت لإيران خلال عهد الأخمينية 550-331 ق.م والساسانية 226-651 م علاقات وثيقة مع الصين عبر طريق الحرير، و استمرت العلاقات في القرون اللاحقة حتى الوقت الحاضر بين مد وجزر.كما ان مشروع طريق الحرير الجديد* يحظى بجاذبية في إيران والصين - لأسباب عدة.

تراجعت العلاقات بين الدولتين في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وقد طوروا علاقاتهم في العقود الثلاثة الماضية و منذ بداية سياسة الإصلاح والانفتاح زادت قوة الصين بشكل سريع ،إذ أصبحت الصين القوة الاقتصادية الثالثة في العالم وتؤدي دورًا أكثر أهمية على الساحة الدولية في الوقت الحاضر وذات رأي يؤخذ به عند اتخاذ القرارات السياسية.

تتمتع الصين كدولة متقدمة وذات سياسة خارجية مستقلة بمصالح مشتركة مع دول نامية أخرى مثل إيران. كما كان للمنطقة الجغرافية والثقافية للدولتين والتاريخ الطويل لعلاقاتهما دور في تعزيز هذه المصالح.[61]

يرجع التعاون الايراني الصيني الى فترات طويلة الا انه منذ اوائل سبعينيات القرن العشرين تعاونت إيران والصين في مجالات مهمة وتأتي الأهمية المضافة من حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية واجهت صعوبة كبيرة في التعامل مع كل من الصين وإيران. فضلاً عن ذلك, تطور العلاقات الصينية الإيرانية من خلال عدة مراحل ، بما في ذلك إيران خلال حكم الشاه وقبل ثورة 1979م

أقامت الصين علاقات دبلوماسية كاملة مع إيران في عهد الشاه في عام 1971م ومنذ ذلك الحين تطورت العلاقات الاقتصادية والعسكرية والسياسية السلمية بينهما، فالصين تشترك مع إيران في رؤية عدم الانحياز والسيادة الاقتصادية والسياسية مستمدين ذلك من الأفكار المتأصلة إلى حد كبير من الخبرة التاريخية لكلتا الدولتين على الرغم من أن الصين وإيران ليس لديهما تاريخ حرب وأن كان كليهما خاضعين للتجربة الاستعمارية من قبل غيرها من الدول ،مما عزز الهوية الاجتماعية والسياسية المتبادلة.[62]

بدأ الصراع الأمريكي الصيني خلال الفترة 1979-1989 ،إذ شهد نهاية الحرب الإيرانية العراقية وبداية الصراع في العلاقات الصينية الأمريكية ؛ ومن عام 1989 إلى عام 2004. تشمل الصين وإيران مناقشة المناقشات الحالية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول البرامج النووية الإيرانية ودور الصين في مساعدة هذه البرامج ودعم إيران في المناقشات الدولية. كما شاركت الصين في دعم جهود إيران لتحديث جيشها ، بما في ذلك عرض الصين للأسلحة والسلع الرأسمالية والخدمات الهندسية مقابل النفط الإيراني ، مما يشير إلى وجود روابط بين تبادل الطاقة هذا ودعم الصين لإيران في المجالات السياسية. فإن الكثير من نزاعات الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين كانت تتضمن روابط الصين مع إيران: تعاون الصين مع إيران في برامج الأسلحة الصاروخية، والنووية، والكيماوية، والتقليدية المتطورة. والتعاون الصيني

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

مطلوب في التعامل مع القضية النووية الإيرانية في مجلس الأمن، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.[63]

تحولت العلاقات الصينية الإيرانية بسبب الضغط الغربي المتزايد على سياسة الطاقة النووية الإيرانية من مبيعات الأسلحة المثيرة للجدل وعمليات نقل التكنولوجيا الرئيسية خلال الثمانينيات إلى تجارة أكثر حيادية في النفط في أواخر التسعينيات، واصبحت الطاقة المحور الرئيسي الذي تدور حوله الشراكة الاقتصادية الصينية الإيرانية،و في عام 2012 أصبحت إيران رابع أكبر مستورد للنفط الصيني الخام 10-12% من إجمالي وارداتها ، وتعد الصين حاليًا أكبر شريك تجاري لإيران.[64]

تسعى حكومة الرئيس روحاني إلى علاقات أفضل مع بقية دول العالم ، وخاصة القوى الأجنبية في أوروبا وآسيا.كما انها تؤكد دور الصين في تعاملاتها الجديدة في تحقيق أهدافها الإقتصادية والجيوسياسية وحتى العسكرية. وانطلاقاً من رؤية روحاني في تعزيز ذلك تم الإعلان عن تطوير جميع جوانب علاقات إيران مع الصين لتكون أولوية خاصة في السياسة الخارجية الإيرانية ، وهو موضوع أكد عليه رئيس البرلمان علي لاريجاني خلال زيارته إلى بكين في تشرين الأول 2013 بدعوة من القيادة الصينية.

تهدف الصين إلى الاستثمار في مشاريع البنية التحتية بما في ذلك السكك الحديدية، شبكات الكهرباء في وسط وغرب وجنوب آسيا ، وكذلك في أفريقيا وأوروبا في إطار البرنامج الذي أعلنه الرئيس (شي جين بينغ)في عام 2013 .إذ وصف إيران والصين بـ "الشريكين الاستراتيجيين ، اللذين تتوسع علاقاتهما الثنائية ويمكن لفكرة إحياء الطريق التاريخي أن تضيف فصلاً جديدًا إلى التعاون الثنائي.[65]

تحرص ايران بشكل خاص على توسيع مجال الطاقة والعلاقات الاقتصادية مع الصين وذلك بعد تخلي معظم الشركات الغربية والآسيوية عن علاقاتها مع ايران بعد فرض العقوبات عليها، فقد خفضت الصين مشترياتها من النفط الإيراني وامتنعت عن الاستثمار الإضافي في ضوء العقوبات الصارمة ، وبحسب رؤية روحاني الذي يعتمد على مبدأ ابقاء التماسك الداخلي في ايران والإستخدام الذكي للدبلوماسية فضلاً عن الإعتراف الدولي والحيوية الاقتصادية والقوة العسكرية وتحقيق فكرة التوسع الإيراني في الشرق الأوسط ،وبذلك تختلف رؤيته مع رؤية الرئيس السابق احمدي نجاد الذي يرتكز بفكرته على نظرة ايديولوجية وهذا الإختلاف في السياستين يرجح مقاربة روحاني بوصفها الأكثر توازناً تجاه السياسة الخارجية ولا تتخلى عن قوة او مجموعة سلطات دون الأخرى .فمن ناحية العلاقة مع الصين فالبراغماتيون رغم انتقادهم لموقف الصين تجاه ايران الا انهم في نفس الوقت يقدرون علاقتهم معها، فبذلك تتفق رؤية روحاني البراغماتية مع رؤية رفسنجاني في اقامة علاقات ايرانية صينية وثيقة في الثمانينيات والتسعينيات انطلاقاً من رؤية ان الإصلاح الاقتصادي لا يمكن ان يحدث دون تغييرات سياسية كبيرة، فالصين دولة متقدمة استطاعت الحفاظ على نظامها السياسي، وايران بنظامها السياسي فضلاً عن جذوره الإيديولوجية تعتبره نموذج يستحق المحاكاة المحتملة.[66]

وبالنسبة لإنعكاسات الإتفاق النووي على العلاقات الايرانية – الصينية يبرز الموقف الصيني من بين المواقف الدولية مناقض لما ترتأيه الدول الدائمة العضوية ، وعلى الرغم من الضغوط الدولية المستمرة التي تتعرض لها الصين ، بخصوص العقوبات المفروضة على ايران غير أنها لا تزال ترفض مبدأ فرض العقوبات ولكونها هي نفسها كانت أحد ضحايا العقوبات الدولية ولا تزال تعاني من بعضها، مثل حظر واردات السلاح المفروض عليها منذ أكثر من عقدين؛ وبالتالي فإنها من الصعب أن تقبل بفرض عقوبات على دول أخرى .إذ أن العقوبات لا بد أن تؤدي إلى عواقب إنسانية خطيرة يتضرر جراءها المواطن العادي كما يحدث في كوريا الشمالية والعراق وهي ليست وسيلة ناجعة لحل الخلافات والنزاعات الدولية بل تزيد من حدتها كما هو الحال مع إيران .

تعد الصين مصدر رئيس للأسلحة بالنسبة لإيران فقد زودتها بمعدات تكنولوجية عسكرية متطورة بما في ذلك تكنولوجيا الصواريخ، وهو ما اضطر الولايات المتحدة الامريكية لفرض عقوبات على عدد من الشركات الصينية العاملة في مجال السلاح ،لانتهاكها إجراءات الولايات المتحدة أو المراقبة الدولية بشأن نقل تقنية الاسلحة إلى إيران ودول أخرى .كما ان الشركات الصينية ساعدت إيران في التحرك نحو هدفها للوصول إلى الاكتفاء الذاتي في إنتاج الصواريخ البالستية .[67]

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

وفيما يخص الشراكات الاقتصادية والعسكرية بين الدولتين فقد تحددت من خلال ما تحققه المكتسبات بالنسبة للجانبين الايراني والصيني .إذ تعد إيران شريكاً استراتيجياً مهماً ونقطة نفوذ ضد الولايات المتحدة الأمريكية بحسب منظور الصين، فإيران تمتلك احتياطي ضخم من النفط والغاز الطبيعي الذي يمكن الصين من دفع التنمية ، كما أن إيران هي سوق متنامية للبضائع الصينية. فضلاً عن ذلك فإيران تشكل فرصة مميزة للصين لمد نفوذها في الشرق الأوسط مع إمكانية الحد من نفوذ القوات الأمريكية العسكرية في الخليج العربي بحيث يصعُب عليها التحرك محورياً تجاه المحيط الهادي.

تعود نظرة الصين لإيران والنهج الذي تتعامل

به معها إلى تصورها بأن الولايات المتحدة تعد منافس جيوسياسي وعسكري. رغم أن الصين ترتبط مع الولايات المتحدة اقتصادياً لاسيما بعد انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية عام 2001م ، إلا أنها تشعر بالقلق إزاء نوايا الولايات المتحدة تجاهها بشكل عام.اذ تشعر بالقلق إزاء قدرة الولايات المتحدة على السيطرة على المناطق الاستراتيجية العالمية والحد من إمداداتها من الطاقة في أي صراع عسكري محتمل، مثل ذلك المتوقع حدوثه بشأن تايوان. وفي ضوء ذلك تعمل الشراكة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية مع ايران على مساعدة الصين في مواجهة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط.[68]

أما بخصوص الانعكاسات الإيجابية والسلبية الأخرى المحتملة للاتفاق على الصين،فيمكن إيجاز أبرزها على الشكل التالي:- [69]

- استيراد المزيد من النفط والغاز الإيراني الرخيص سيؤدي الاتفاق إلى زيادة كمية الإنتاج والتصدير مما يؤثر على أسعار النفط الأمر الذي سيتيح للصين بطبيعة الحال استيراد المزيد من النفط من إيران وبأسعار رخيصة، وهذا بحد ذاته مكسب للصين التي تأتي في المرتبة الأولى في قائمة الدول المستوردة للنفط الإيراني.

2- تعزيز نفوذها الجيوبوليتيكي بالشرق الأوسط ،إذ ينطوي الاتفاق النووي على انعكاسات جيوبوليتيكية يتضح اثرها على وضع ودور الفاعلين الإقليميين والدوليين لاسيما في منطقة الشرق الأوسط. فالاتفاق يعد في أحد جوانبه انعكاسًا لسياسة الانسحاب الأميركي من المنطقة فضلاً عن كونه عاملًا مهمًا من عوامل تعزيز العلاقات الثنائية الصينية-الإيرانية سياسياً واقتصادياً وتجاريا وأمنيًا.

3- رفع حجم التعاون الاقتصادي والتجاري

مكّن الاتفاقُ النووي الصينَ من الحصول على حصة كبيرة سواء في مجال المال أو الأعمال أو الاقتصاد أو التجارة في ايران. كما قامت ببناء مفاعلين من أصل 4 مفاعلات نووية جديدة تم إنشاؤها في إيران عام 2017و 2018) فضلاً عن التواجد الصيني الكبير في إيران خلال العقد الماضي لاسيما في مجال البنى التحتية ومشاريع الطاقة والإنشاءات. [70]

اما انعكاسات الاتفاق السلبية على الصين فتتمثل بشكل رئيسي بإختلال التوازن في العلاقة بين المثلث الايراني-الصيني-الروسي.

تأسيساً على ما سبق و من ناحية تحليل الاستراتيجية الصينية والأمريكية في الأزمة النووية الإيرانية وبشكل عام ، فإن مدى التفاعل بين إيران والصين هو متعدد المستويات لأنه لا يركز فقط على تداخل مصالح الطاقة ولكن أيضًا يرتكز على العلاقات التاريخية الهامة والتوازن الجيوستراتيجي ضد الولايات المتحدة وبالتالي ، فإن الطابع المحدد للعلاقات الثنائية هو المخاوف الجيوسياسية والاقتصادية المتبادلة التي تمكن الدولتين بغض النظر عن أيديولوجياتهما المتباينة من الحفاظ على علاقة براغماتية قائمة على المبدأ وعليه فالصين تجد أن دعم إيران في الساحة الدولية أمر قابل للاستمرار استراتيجيًا حيث أن ايران هي الدولة الوحيدة التي تعارض هيمنة الولايات المتحدة في الخليج العربي فمن مصلحة الصين أن تكون إيران حليفة لإمدادها بالطاقة ولدرجة معينة من السيطرة في منطقة متقلبة ولكنها حيوية استراتيجيًا إلى حد ما .

النتائج:-

1-لم يتمكن الاتفاق النووي المبرم بين ايران والولايات المتحدة الامريكية من ازالة التوتر في علاقتهما منذ قيام الثورة الاسلامية في ايران عام 1979م وقيام حكم آية الله الخميني.

2- اتسمت العلاقات في عهد الرئيس الامريكي باراك اوباما بنوع من الاستقرار من خلال محاولة الرئيس اوباما لعقد مفاوضات لاقامة اتفاق بين الولايات المتحدة الامريكية وايران وعدم رغبته باستخدام الخيار العسكري ضدها.

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

3- تحسن الوضع الاقتصادي لايران بعد الاتفاق في عام 2015م من خلال رفع العقوبات الاقتصادية ولكنها في عهد الرئيس الامريكي دونالد ترامب اعتراها التوتر ولاسيما بعد انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق في عام 2018م وفرض عقوبات جديدة على ايران وعلى مرحلتين مالية ونفطية.

4- كان الموقف الاوروبي مختلفاً بين الدول ولكنه لم يكن متوتراً حتى بعد اعلان منظمة خلق عن وجود منشأتين عسكريتين لدى ايران لتخصيب اليورانيوم كما كان للدول الاوروبية دوراً داعماً ومسانداً لايران في المفاوضات وحتى ابرام الاتفاق النووي في 2015م وكان لها دوراً داعماً لايران بعد الانسحاب الامريكي من الاتفاق في 2018م

5- تمثلت الانعكاسات للاتفاق النووي الايراني على العلاقات الايرانية والاوروبية في عدة قطاعات لاسيما قطاع النفط والتجارة كون الاتحاد الاوروبي يعد شريكاً تجارياً مهماً لايران، إذ كان لدول الاتحاد الاوروبي دوراً واضحاً في ادارة الملف النووي وحتى ابرامه في عام 2015م كما ان دول الاتحاد الاوربي لم تتخلى عن علاقاتها الاقتصادية والتجارية حتى بعد الانسحاب الامريكي من الاتفاق مما دعم الموقف الايراني واضعف الموقف الامريكي لاسيما بعد اعلان الاتحاد الاوروبي استمرار التعاون مع ايران بعد تلويح الرئيس الامريكي دونالد ترامب بالتهديد في حال استمرت بالتعاون مع ايران.

6- تعد روسيا والصين شريكين استراتيجيين لإيران فقد كانت روسيا منذ عهد الشاه تتميز بعلاقات حسنة واستمرت لما بعدها مع ايران وكانت بينهما ابواب التعاون الاقتصادية والعسكرية تتميز بالقوة ولاسيما التعاون في مجال انشاء البنية النووية فضلاً عن التحالف في الملف السوري كما ان من ابرز انعكاسات الاتفاق النووي هو زيادة التقارب الايراني الروسي في المجالات التجارية والنووية ،اما بالنسبة لإنعكاسات الاتفاق النووي المترتبة على العلاقات الايرانية الصينيةفقد تدعم التعاون في المجال الاقتصادي والعسكري بين الدولتين قبل الثمانينيات ولكن قل التعاون بعد التسعينيات سبب الظغوط الامريكية ولكنها بعد ابرام الاتفاق النووي في عام 2015 زادت من تعاونها مع ايران في المجالات الاقتصادية والعسكرية والتعاون النووي من خلال بناء المفاعلات النووية في ايران .

الهوامش :

George Perkovich, Implications of the Joint Comprehensive Plan of Action, Carnegie Endowment for International Peace, Washington(DC), 15 November 2017,p 4-5.

(2) سلسلة تقرير الدوحة، الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة، 11 نيسان 2015 ، ص 5-6.

(3) محمد عباس ناجي، تكتيكات متعددة(كيف أدارت ايران و القوى الدولية المفاوضات النووية)،مجلة السياسة الدولية، العدد 201، المجلد(50)، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 2015، ص 150-151.

(4) مالك عوني، المعضلة الإمبراطورية (خيارات ايران الصعبة غداة إتفاق لم يكتمل)،تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية،(ملحق مجلة السياسة الدولية)،العدد (199) ،مؤسسة الأهرام، القاهرة،2015،ص5.

قرار(2231) في 20 تموز2015 وهو القرار الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7488 في 20 تموز 2015 وفيه يشير الى البيان S/PRST/2006/15 والى قراراته 1696(2006)و1737(2006)و 1747(2007) و 1803(2008)و 1835(2008)و 1929(2010) ويعيد تأكيد التزامه بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وضرورة امتثال جميع الدول الاطراف في المعاهدة امتثالاً تاماً لكل التزاماتها واذا يشير الى حق الدول الاطراف في القيام دونما تمييز وفقاً للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة بتطوير البحوث في مجال الطاقة النووية وانتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية . وسيتم العمل بهذا القرار بخطة العمل الشاملة المشتركة .

(5) تقرير مجلس الأمن ،S/RES/2231،الأمم المتحدة،واشنطن،20 تموز 2015.

إنّ البروتوكول الإضافي هو مجرد خطوة في جهد متواصل لزيادة فعّالية إجراءات الرصد والتحقق داخل النظام.وقد وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقاربة الأكثر صرامةً للضمانات المنصوص عليها في البروتوكول الإضافي، الذي وضِعَت صيغته النهائية في العام 1997م .والبروتوكول الإضافي هو التزام تطوعي للدول، رغم أن الولايات المتحدة وشركاء آخرين قد دفعوا في اتجاه تعميمه عالمياً. وقد دخل حيز التنفيذ مِن قِبَلِ 124 دولة وفي العام 2003 وقّعَت إيران البروتوكول الإضافي ولكنها لم تصدّق عليه قطّ؛ ومن شبه المؤكد أن تصديقها عليه قد يكون مطلوباً بموجب اتفاقٍ نوويٍ مع مجموعة دول الخمسة زائد واحد ،إنّ التنفيذ الواسع النطاق للبروتوكول الإضافي مهمٌ لتصورات فعّالية النظام. ويمكن أن يؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز الثقة بأن نظام منع الانتشار قادرٌ على الكشف عن الدول التي تختار السعي وراء امتلاك أسلحة نووية، وذلك من خلال تزويد المفتشين بمعرفةٍ أوسع بالمنشآت النووية والوصول إليها حتى قبل أن تكون المواد النووية موجودةً هناك. للمزيد ينظر:-

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

1- الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،إبرام البروتوكولات الإضافية: الوضع اعتباراً من 5 تشرين الثاني 2014م
https://www.iaea.org/safeguards/documents/AP_status_list

2- جيفري أم. كابلو، وريبيكا ديفيس جيبونز،الأيام التي تلي الاتفاق مع ايران (التداعيات على نظام منع الانتشار النووي،مؤسسة راند،واشنطن ،الولايات المتحدة الامريكية،2015،ص 4-5.

(6) M.Martellini & M.Zucchetti:the Iranian nuclear agreement: Ascientifically reliable,transactional and verifiable joint comprehensive plan of action ,(chapter 14) in nuclear non-proliferation in international law,vol.III(J.L.Black-Branch and FFleck (eds.),T.M.C Asser press and the authors,United states of America,2016,pp.475-476.

(7) Shokrani Maziyar & Muhammad Nasiruddeen, Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA): Interrogating the Legal Status of JCPOA and Contextualizing the Legal implication of United States Withdrawal,Global Journal of Politics & Law Research,Vol.7, No.4,European Centre for Research Training and Development, UK, May2019,p.2.

8) آمال بن صويلح،الوكالة الدولية للطاقة الذرية بين تطبيق القانون والتحديات المعاصرة،اطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الحقوق،جامعة الأخوة منتوري قسنطينة ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،2017 ،ص 141-143.

(9) M.Martellini & M.Zucchetti,op,cit ,pp.8-11.

(10) Shokrani Maziyar & Muhammad Nasiruddeen, op,cit,p.2.

(11) قاسم محمد عبد ،خالد سلمان خالد ، الاتفاق النووي الايراني دراسة في الموقف الامريكي وآفاقه المستقبلية،مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية،المجلد 1،العدد 47،جامعة الكوفة،2020، ص77.

* توجت الجهود الدبلوماسية المبذولة للتوصل إلى حل شامل طويل الأجل مناسب للمسألة النووية الإيرانية بخطة العمل الشاملة المشتركة التي أبرمت يوم 14 تموز 2015 من قبل كل من الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والممثل السامي للاتحاد الأوروبي (مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث) وجمهورية إيران الإسلامية.وفي 20 تموز 2015 ، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2231 الذي أيد فيه خطة العمل الشاملة المشتركة. وأكد مجلس الأمن أن إبرام خطة العمل يشكل منعطفاً رئيسياً على مسار نظره في المسألة النووية الإيرانية. وأعرب عن رغبته في إقامة علاقة جديدة مع إيران معزَّزة بتنفيذ خطة العمل، وفي اختتام نظره في هذه المسألة بصورة مُرضية. للمزيد ينظر:-

،واشنطن،2015. S/RES/2231(2015)قرار مجلس الأمن الدولي، 2231،الأمم المتحدة،

** يحث القرار 2231(2015) على التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة وفق الجدول الزمني المحدد في المرفق الخامس من الخطة ويبين الخطوات التالية في حال الغاء جزاءات مجلس الأمن المفروضة على ايران:

يوم اعتماد الخطة

كان يوم 18/تشرين الأول/2015 هو يوم اعتماد خطة العمل بعد 90 يوم من اقرارها من قبل مجلس الأمن بواسطة قراره 2231(2015) وقد دخلت خطة العمل حيز النفاذ في ذلك الموعد.

يوم التنفيذ

كان يوم التنفيذ هو 16/كانون الثاني/2016 عندما تلقى مجلس الأمن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي أكد ان ايران اتخذت مجموعة من الاجراءات المحددة ذات الصلة بالمجال النووي في الفقرات 15-1الى 15-11 من المرفق الخامس لخطة العمل وبناءاً على ذلك :

انهي العمل بأحكام الاحكام الواردة في قرارات مجلس الأمن 1696(2006)،1737(2006)،1747(2007)، 1803(2008)،1835(2008)،1929(2010)،2224(2015) رهناً بإعادة فرضها في حالة عدم وفاء ايران بقدر ذي شأن بالالتزامات المنصوص عليها في خطة العمل.

وتمتثل جميع الدول للقيود المحددة المنصوص عليها في المرفق باء من القرار 2231(2015) طوال المدة المحددة في كل فقرة او فقرة فرعية ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن القيود المنصوص عليها في المرفق باء للقرار 2231(2015) تحت عنوان كل موضوع من المواضيع المدرجة في هذا الموقع.

يوم الإنتقال

يكون يوم الانتقال بعد انقضاء ثماني سنوات من يوم اعتماد الخطة او بعد ان يتلقى مجلس الأمن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي تفيد فيه بأن الوكالة قد توصلت الى الاستنتاج العام بان جميع المواد النووية في ايران لاتزال تستخدم في الأنشطة السلمية .

يوم انهاء العمل بأحكام القرار2231(2015)

بعد انقضاء عشر سنوات على يوم اعتماد الخطة وشريطة عدم استئناف العمل بأحكام قرارات مجلس الأمن السابقة،كما ينتهي العمل بجميع احكام القرار 2231(2015) ويكف مجلس الأمن حينئذ عن النظر في المسألة النووية الايرانية. للمزيد ينظر:-

خطة العمل الشاملة المشتركة،مجلس الأمن ،الأمم المتحدة،S/2015/544، 16تموز2015، ص 123-130. المرفق الخامس خطة التنفيذ (أ- ب-ج- د-هـ- و) .

(12) Joint Comprehensive Plan of Action, Vienna, 14 July 2015.pp.6-8.

للمزيد من التفاصيل :-

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

https://www.europarl.europa.eu/cmsdata/122460/full-text-of-the-iran-nuclear-deal

(13)ibid,p.8-10.

للمزيد من التفاصيل :-

https://www.europarl.europa.eu/cmsdata/122460/full-text-of-the-iran-nuclear-deal

Framework to Prevent Iran from Obtaining a nuclear Statement by the President on the) 14(

Weapon," The White House, Office of the Press Secretary, April 02, 2015.

(15)Joint Comprehensive Plan of Action, op,cit.,pp.24-27.

(16) عبد الوهاب لوصيف،دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ادارة الملف النووي الايراني،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر- باتنة،الجزائر،2013،ص114 - 115.

(17) معمر عطوي، البرنامج النووي الايراني:الوقت والتخصيب معاً، شؤون الأوسط ، العدد 136، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،جامعة بغداد،2010،ص48.

(18) عبد الوهاب لوصيف، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ادارة الملف النووي الايراني،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر- باتنة،الجزائر،2013، ص 116.

(19) M. Martellini and M. Zucchetti,op,cit;p.478.

* تتألف اللجنة المشتركة من ممثلين لإيران ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث / الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث (الاتحاد الروسي وألمانيا والصين و فرنسا والمملكة المتحدة مع الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية)،الذين يشكلون معاً المشاركين في خطة العمل. الفقرة 36 من خطة العمل المشتركة ص 114.

(20)مذكرة مجلس الأمن،S/2015/544،الأمم المتحدة،خطة العمل الشاملة المشتركة، 16 تموز 2015،ص 19.

** الفقرة 7 من القرار 2231 تنص على :-

يقرر، متصرفاً بموجب المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة،أنه عند تلقي مجلس الأمن تقرير الوكالة المبين في الفقرة 5:

(أ) يُنهي العمل بأحكام القرار 1696(2006)، و 1737(2006)،و 1747(2007)، و 1803 (2008)، و 1835 (2008)، و 1929(2010) ، و 2224 (2015)

الفقرة 5 من القرار 2232 تنص على :- يطلب إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يقدم، بمجرد انتهاء الوكالة من التحقق من اتخاذ ايران الإجراءات المحددة في الفقرات 15 - 1 إلى 15 - 11 من المرفق الخامس لخطة العمل، تقريراً يؤكد فيه هذه المسألة إلى مجلس محافظي الوكالة ومجلس الأمن بشكل متوازٍ.

قرار مجلس الأمن 2231، S/RES/2231،الجلسة 7488، 20 تموز2015،ص4.

*** آلية فض النزاعات (آلية الزناد) الهدف من آلية حل النزاعات هو حل المشكلات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية.و تتم متابعتها في إطار اللجنة المشتركة ، التي تضم المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين وإيران والاتحاد الأوروبي(بصفته منسق اللجنة المشتركة) ،و سيشرف الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي ، جوزيف بوريل على عملية آلية تسوية المنازعات. وقد حث السيد بوريل في بيان صدر في 14 كانون الثاني 2020 على:- تتطلب آلية حل النزاعات جهودًا مكثفة بحسن نية من قبل الجميع. بصفتي المنسق ، أتوقع من جميع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة أن يتعاملوا مع هذه المسألة بهذه الروح. للمزيد ينظر:-

Statement by High Representative Borrell as Coordinator of the Joint Commission of the Joint Comprehensive Plan of Action on the Dispute Resolution Mechanism, 14 January 2020

متوفر على الرابط الالكتروني:-

https://eeas.europa.eu/delegations/kenya/73436/statement-high-representative-josep-borrell-following-consultations-jcpoa-participants_en.

(21) محمود البازي، سيناريوهات الصراع الدبلوماسي بشأن الاتفاق النووي الايراني وتفعيل "آلية الزناد"، مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة،2020 ، ص 5.

(22) Ben Smith, The Iran nuclear deal and rising tensions in the Gulf,Briefing Paper, CBP 8957,House of Commons Library,UK Parliament, United Kingdom, 2 October 2019,p.8.

(23)Kelsey Davenport,Timeline of Nuclear Diplomacy With Iran,Arms Control Association, fact sheets and briefs, Washington ,Last Reviewed : September 2020.

للمزيد من التفاصيل:-

https://www.armscontrol.org/factsheets

(24) Claire Mills,What now for the Iran nuclear deal?,Commons Library Briefing paper CBP 8792, House of Commons Library,UK Parliament,United Kingdom,15 January2020, p.3-4.

(25) قرار مجلس الأمن ، الأمم المتحدة ،S/RES/1737،6أيلول 2006،2007.

(26) قرار مجلس الأمن ، الأمم المتحدة،S/RES/1803،الجلسة 5848 / 3 آذار 2008.

(27) قرار مجلس الأمن ، الأمم المتحدة،S/RES/1747،الجلسة 5647 ،24 آذار 2007.

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209

Abstract

The Iranian foreign policy during the era of President Hassan Rouhani(2013-present)was based on the principle of activating this policy and opening it up to the countries of the world. This marked the beginning of a new era in the field of international relations and its strengthening on the political and economic aspects and employing pragmatism in order to achieve this. The Iranian nuclear agreement had Concluded in 2015 AD is one of the most prominent results of this policy, which had a role in strengthening those relations at the regional and international levels, especially with the signatories to the Joint Comprehensive Plan of Action (5 + 1) countries (the United States of America, Russia, China, Britain, France, Germany The Iranian-American relations were the most prominent axis in those relations, being that (the United States of America) the main engine in international relations as it is the sole pole. American relations after the American withdrawal in 2018 from the nuclear agreement were greatly strained, which had negative repercussions on the Iranian economy, which was suffering from A major collapse before the conclusion of the agreement and began to progress towards improvement after the conclusion of the nuclear agreement, but it became aggravated again after the US withdrawal and the imposition of new economic sanctions in the past In the financial and oil fields, on the contrary, we find that the position of the rest of the countries participating in the JCPOA was supportive of Iran and opposed to the US withdrawal, and this is primarily due to the fact that these countries have benefited from the nuclear agreement through its gains in the political, economic, commercial and military fields.

DOI:10.52113/uj05/021-14/1183-1209